الآداب | مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات والبحوث الإنسانية
(EISSN): 2707-5192 ISSN: 2616-5864

العدد العشرون 20
سبتمبر 2021

منزلة العقل عند السلف

د. عبد الله بن سليمان عبد الله الغفيلي*

abdullah_sea@hotmail.com

الملخص:

يهدف البحث الى الرد على من يزعم أن السلف أهملوا العقل ولم يلتفتوا إليه، وإيضاح أن العقل أكد على عدة مسائل في العقيدة كوجود الله سبحانه وتعالى ووحدانيته، والإقرار بالوحي والنبوة والبعث بعد الموت وغيرها من أمور العقيدة الثابتة بالعقل الذي يستمد منهجه من الكتاب والسنة، اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي الوصفي، والمنهج النقدي، من خلال جمع المادة المتعلقة بالموضوع ودراستها حسب المباحث، والرد على المخالفين، ولعل من أهم النتائج التي توصل إليها: أن السلف لم يقدموا العقل على نصوص الوحي، ولم يلغوا عمله بل وقفوا به عند حده الذي حده الله له، وأنه لا تعارض في الإسلام بين النقل الصحيح والعقل الصريح، كذلك لم ينكر السلف العقل والتوصل به إلى المعارف والتفكر به في خلق السماوات والأرض والآيات الكونية، غير أنهم لا يسلكون في استعمال العقل الطريقة التي سلكها علماء الكلام في الاستدلال بالعقل والاكتفاء به، وإنما يجعلون العقل أداة لفهم الكتاب والسنة والأخذ بهما.

الكلمات المفتاحية: العقل، النقل، السلف، المتكلمون، التعارض بين العقل والشرع.

* أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة - قسم العقيدة - كلية الدعوة وأصول الدين - الجامعة الإسلامية المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية.

DOI: 10.35696/1915-000-020-004

الآداب | مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات والبحوث الإنسانية
(EISSN): 2707-5192 ISSN: 2616-5864

The Place of Reason among *Assalaf*

Dr. Abdullah Bin Sulaiman Abdullah Al-Ghufaili*

abdullah_sea@hotmail.com

Abstract:

This research contests the claim that *Assalaf* 'the righteous predecessors' neglected reason. It also focusses on clarifying that reason emphasized several issues in doctrine such as belief in the existence of Allah and His Oneness, and the recognition of revelation, prophecy and resurrection, in addition to other matters that are well established by the mind in accordance with the Qur'an and the Prophetic *Sunnah* 'practice'. Both descriptive and critical methods were used in this study. The most important relevant finding was that *Assalaf* did not give priority to reason over the divinely revealed texts, but rather used it within its limits as there is no contradiction in Islam between correct transmission and explicit reasoning. Likewise, they did not deny the mind's ability in acquiring knowledge and contemplating in the creation of the heavens and the earth in addition the cosmic signs. *Assalaf* didn't follow the way of reasoning followed by the theologians, but they used it as a tool to understand the Qur'an and the Sunnah and to apply them as well.

Keywords: Reason, Transmission, *Assalaf*, Theologians, Contradiction, Divine law.

* Professor of Doctrine and Contemporary Ideologies, Department of Doctrine, Faculty of Islamic Call and Religion Fundamentals, Islamic University of Madinah, Saudi Arabia.

المقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، أما بعد،

فإن العقيدة الإسلامية عقيدة كاملة وشاملة، ومتوازنة تقوم على الحق والدليل والوضوح والبيان، وتزيل ظلمات الأوهام والجهالات، فتجعل العبد يعبد ربه على بصيرة، وهذه الخصائص مجتمعة لا تتحقق إلا بالعقيدة الإسلامية الصحيحة المبنية على كتاب الله سبحانه وتعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم في ضوء فهم السلف الصالح من الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين.

وقد خلق الله عز وجل الإنسان وفضله على كثير من المخلوقات الأخرى، وكرمه وأثنى على أولي الألباب السليمة، وأصحاب العقول النيرة، وحث سبحانه في محكم كتابه على التفكّر في الكون والنظر فيه، والتدبر في آيات الله الكونية المنظورة، كما حث عباده وأمرهم بالتفكر والتدبر في آيات كتابه المنزلة المتلوة التي بعث بها خاتم أنبيائه محمدًا صلى الله عليه وسلم، كما أنه سبحانه أمر عباده بإعمال عقولهم، لإصلاح الأرض وعمارتها، لتحقيق مطلب الاستخلاف فيها.

والآيات في بيان هذه الأمور كثيرة جدًا.

منها قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ [سورة الإسراء، الآية: (70)].

ومنها قوله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [سورة آل عمران، الآية: (190)].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [سورة الرعد، الآية: (19)].

يقول الحافظ ابن كثير -رحمه الله تعالى- عند بيانه لمعنى هذه الآية: أي: إنما يتعظ ويعتبر ويعقل أولو العقول السليمة الصحيحة، جعلنا الله منهم[1].

ومن الآيات: قوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [سورة ص، الآية: (29)].

وقوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلۡأٓيَٰتِ لِقَوۡمٖ يَتَفَكَّرُونَ﴾[سورة يونس، الآية: (24)]

وقوله تعالى: ﴿قُلۡ سِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَٱنظُرُواْ كَيۡفَ بَدَأَ ٱلۡخَلۡقَ﴾[سورة العنكبوت، الآية: (20)].

وشرعنا الحكيم حافظ على العقل وصانه من كل ما يفسده، لأن العقل هو أحد الضرورات الخمس التي لا تكون الحياة في الأرض مستقرة إلا بحفظها وهي: الدين والنفس والعقل والعرض والمال كما هو معلوم.

ولقد جعل الله تبارك وتعالى للعقول مجالًا محدودًا تعمل فيه، وبه نجاتها وسعادتها، فإذا تعدته كان ذلك من أصحابها ظلمًا، وكان نتيجة ذلك التيه والضلال، والتخبط والحيرة، لاسيما إذا كان التعدي في أمور الغيب التي لا تُدرك إلا بالوحي، وكذا مجال العقائد والعبادات التي مبناها على التعبد والنص.

ومن نعمة الله سبحانه وتعالى على عباده المؤمنين أن أرسل الرسل -عليهم السلام- ليدلوا الخلق على طريق الحق الذي يوصلهم إلى ربهم سبحانه، وكيف يعبدونه ويطيعونه، فما تركوا خيرًا إلا ودلوا أممهم عليه، وما تركوا شرًا إلا وحذروهم منه، فصلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.

وقامت بإرسال الرسل الحجة على الخلق أجمعين، قال تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [سورة النساء، الآية: (165)].

ولذلك فإن الضلال والحيرة في توجيه العقول وإعمالها في أمور قد كفانا الله تعالى شأنها، وفي ترك المجال الصحيح الذي أمرنا سبحانه بإعمالها فيه، من تدبر آياته المنزلة، والتفكر في مخلوقاته، والتأمل فيما تصلح به أمور دنيانا وآخرتنا.

ولكن عندما اتسعت رقعة البلدان الإسلامية وكثرت الفتوحات التي كانت نتيجتها انفتاح الدنيا وزينتها على المسلمين أصبح بعض الناس يخوضون في مسائل الدين بمنهج دخيل غريب، وأعرضوا عن منهج أسلافهم الأصيل، فترجمت كتب اليونان، وعلومهم من فلسفة، ومنطق ونحوهما، فتأثر بها من تأثر من المسلمين، فأقبلوا عليها، وأعجبوا بها، وتبنوا معظم أفكارها، وحاولوا التوفيق بينها وبين الإسلام فما أفلحوا، وأجهدوا أنفسهم، واستنفدوا طاقاتهم ابتغاء عرض العقيدة الإسلامية الصافية من خلال ذلك المنهج الغريب، وأذهبوا حسنها وبهاءها، ووقع بعض العلماء - الذين تأثروا بمنهج علم الكلام- في الخطأ نفسه الذي وقع فيه الفلاسفة الذين قلدوهم، من اعتماد العقل مصدرًا للتلقي، وجعلوا الشرع تابعًا وخاضعًا له.

وكان هذا الأمر سببًا في ظهور بعض الفرق الإسلامية التي حكّمت العقل، وجعلته مصدرًا أوليًا للتلقي، وكانت المعتزلة[2] أولى تلك الفرق.

ثم نشأت فرق أخرى تصدّت للرد على تلك الفرق التي قالت بالعقل ولكنها وقعت هي الأخرى في أخطاء كثيرة نتيجة استعمالها منهج العقل في الرد على الخصوم، وعدم اعتمادها على نهج السلف الصالح المستمد من كتاب الله سبحانه وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ويأتي الأشاعرة[3] في مقدمة هذه الفرق.

ولو أن الجميع تمسكوا بالكتاب والسنة، وجعلوهما مصدرًا للتلقي، وأعرضوا عمّا خالفهما، واتبعوا منهج سلف هذه الأمة في فهم أحكام الدين، أصوله وفروعه، لما حصل الذي حصل، ولكن ما وقعوا فيه من تخبط وحيرة كان نتيجة حتميةً لتحكيم العقل في مجال غير المجال الذي خلق له.

يقول الشاطبي[4] رحمه الله تعالى: "إن الله جعل للعقول في إدراكها حدًا تنتهي إليه لا تتعداه، ولم يجعل لها سبيلًا إلى الإدراك في كل مطلوب"[5].

وعند النظر في كتب الفرق والملل والنحل ولا سيما كتاب: "مقالات الإسلاميين" للأشعري تتضح النتيجة السابقة التي أشرت إليها، حتى أن المرء ليصاب بالدهشة من كثرة الاختلافات التي بين

الفرق في معظم أبواب الاعتقاد وقد اعترف بعضهم بهذا التخبط والحيرة فقال: "ومن الذي قال في الإلهيات شيئًا يعتد به؟"[6].

وقد رجع بعض علماء الكلام في آخر حياتهم وتابوا إلى الله عز وجل، وندموا على ما كان منهم، وتحسروا على إضاعة أعمارهم في القيل والقال، واعترفوا بخطأ الطريق الذي ساروا فيه، وأن منهج القرآن والسنة الذي سلكه السلف الصالح هو أفضل السُّبل، ومن هؤلاء الجويني[7] إمام الحرمين، والغزالي، والشهرستاني[8] وغيرهم.

ومنهم من أعلن رجوعه إلى مذهب السلف، وأيده في آخر كتبه كما هو حال الأشعري الذي ألف (الإبانة) و(رسالة إلى أهل الثغر) في نصرة مذهب السلف، وبيان فساد غيره.

وينبغي التنبه إلى أن مسألة افتراض تعارض العقل والنقل، وتقديم العقل على النقل، هي أكبر مشكلة منهجية عانى منها أصحاب المنهج التوفيقي الذين حاولوا التوفيق بين منهج الإسلام النقي الواضح البين المنزل من عند رب العالمين، وبين فلسفة اليونان وآراء الصابئين المبنية على الوثنية والأساطير، ولذلك وقع هؤلاء القوم في الحيرة والتخبط، وكان من نتائج ذلك عدم ثبات منهجهم فتطور تطورات كبيرة حادت بهم عن الطريق السليم، وكان ذلك سببًا في تفريق كلمة المسلمين، وتحطيم وحدة المجتمع الكبير لأهل السنة والجماعة. وكان من أسباب عظم جناية هذا المنهج انتساب كثير من رؤوسه إلى السنة، فاختلط الأمر على جمهور الأمة، وعامة أفرادها، وضعف وانقسم الولاء نتيجة لذلك في صفوف الأمة الإسلامية[9].

أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل أسباب اختيار الموضوع في الآتي:

1- أهمية الموضوع كما سبق باعتبار أن قضية العلاقة بين العقل والنقل حصل فيها جدل كبير من السلف والمتكلمين وكان لها أثر في مسائل العقيدة.
2- الرد على من يزعم أن السلف أهملوا العقل ولم يلتفتوا إليه.
3- إيضاح مكانة العقل في الإسلام ودوره في مسائل العقيدة.

4- وقوع الانحراف عند الفرق التي تأثرت بالمناهج الكلامية، التي تقوم على تقديم العقل على النقل في تقرير مسائل الاعتقاد.

تشتمل خطة هذا البحث على مقدمة وستة مباحث:

أمّا المقدمة فتتكون من بيان أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، ومنهج البحث، والدراسات السابقة، وخطة البحث:

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي الوصفي، والمنهج النقدي، من خلال جمع المادة المتعلقة بالموضوع ودراستها حسب المباحث، والرد على المخالفين.

الدراسات السابقة:

لم أقف على كتاب يتكلم عن مكانة العقل عند السلف، ولكن هناك كتابات متفرقة عن العقل ومنزلته وفضله قديما وحديثا، ومنها:

1- كتاب العقل وفهم القرآن للحارث المحاسبي.
2- العقل وفضله لابن أبي الدنيا.
3- درء تعارض العقل والنقل لشيخ الإسلام ابن تيمية.
4- قيمة العقل في الإسلام؛ تأليف محمد الصايم.
5- منهج السلف والمتكلمين في موافقة العقل للنقل لجابر إدريس علي.

خطة البحث:

المبحث الأول: التعريف بالسلف.

المبحث الثاني: تعريف العقل في اللغة.

المبحث الثالث: مفهوم العقل عند السلف.

المبحث الرابع: مفهوم العقل عند المتكلمين.

المبحث الخامس: مكانة العقل في الإسلام.

المبحث السادس: الرد على من زعم التعارض بين العقل والشرع.

وقد حرصت في هذا البحث على الالتزام بالمنهج العلمي، فرقمت الآيات وعزوتها إلى مواضعها من القرآن الكريم، وخرّجت الأحاديث، ونقلت كلام العلماء في الحكم عليها إذا كانت في غير الصحيحين أو أحدهما، ووثّقت النقول بعزوها إلى أصحابها، وترجمت للأعلام غير المشهورين، وشرحت الكلمات الغريبة والمصطلحات، وعرفت بالفرق والطوائف الواردة في البحث، ثم الخاتمة التي تشتمل على أهم نتائج البحث.

وختمت ذلك بفهرس المصادر والمراجع.

هذا وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعل عملي خالصًا لوجهه الكريم نافعًا لعباده المؤمنين، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المبحث الأول: التعريف بالسلف

تعريف السلف في اللغة والاصطلاح:

أوّلاً: معنى السلف لغةً:

قال ابن فارس[10]: (سلف) السين واللام والفاء، أصل يدل على تقدم وسبق، من ذلك السلف الذين مضوا، والقوم السلاف: المتقدمون[11].

ويقول ابن منظور[12]: (السلف) جمع سالف على وزن حارس وحرس، وخادم وخدم، والسالف: المتقدم، والسلف.. الجماعة المتقدمون[13].

ويقول ابن الأثير: "وسلف الإنسان: من تقدمه بالموت من آبائه وذوي قرابته، ولهذا سمي الصدر الأول من التابعين السلف الصالح"[14].

فتبين لنا مما تقدم: أن معنى السلف يدل على التقدم والسبق.

ثانيًا: معنى السلف اصطلاحًا:

تعددت الأقوال في تحديد مفهوم السلف، وهل هو مقصور على زمن معين:

1- فمن العلماء من قال: إن المراد بالسلف: هم الصحابة فقط.

2- ومنهم من قال: إن المراد بالسلف عند الإطلاق: الصحابة والتابعون فقط، يقول أبو حامد الغزلي: "واعلم أن الحق الذي لا مراء فيه عند أهل البصائر هو مذهب السلف، أعني: مذهب الصحابة والتابعين"[15].

3- ومن العلماء من قال: المراد بالسلف الصحابة والتابعون وتابعو التابعين، وعليه جمع من أهل العلم منهم شيخ الإسلام ابن تيمية والسفاريني والشوكاني وغيرهم[16].

يقول السفاريني[17]: "المراد بمذهب السلف ما كان عليه الصحابة -رضوان الله عليهم- وأعيان التابعين لهم بإحسان، وأتباعهم، وأئمة الدين ممن شهد له بالإمامة، وعرف عظم شأنه في الديانة، وتلقى الناس كلامهم خلف عن سلف دون من رمي ببدعة أو شهر بلقب غير مرضي" [18].

فالسلف الصالح هم الصحابة والتابعون ومن تبعهم بإحسان وسلك سبيلهم وسار على نهجهم إلى يوم الدين، ومنهجهم هو المنهج الذي كان عليه النبي ﷺ والقرون المفضلة الذين شهد لهم الرسول ﷺ بالأفضلية والخيرية كما جاء في حديث ابن مسعود ﷺ أن النبي ﷺ قال: "خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، ثم يجيء أقوام تسبق شهادة أحدهم يمينه، ويمينه شهادته"[19]، وهو المنهج الذي أخبر عنه النبي ﷺ أنه باق إلى أن يأتي أمر الله كما جاء صريحًا في حديث معاوية ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "لا تزال طائفة من أمتي قائمة بأمر الله لا يضرهم من خذلهم أو من خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم ظاهرون على الناس"[20].

والسلف الصالح -رضوان الله عليهم- بهذا المفهوم هم أهل السنة والجماعة لاتباعهم سنة رسول الله ﷺ، وهم الجماعة لاجتماعهم على الحق، وهذا لا ينطبق إلا عليهم، وعلى من اتبع منهجهم، واقتفى أثرهم وسار على طريقتهم إلى يوم الدين، وما كانوا عليه من الحق هو الذي يجب سلوكه والسير عليه، والدعوة إليه، جعلنا الله من السائرين على نهجهم الداعين إليه على هدى من الله وبصيرة.

ويرادف السلف بمعناه المنهجي: أهل السنة والجماعة، وأهل الحديث، وأهل الأثر.

المبحث الثاني: تعريف العقل في اللغة

كلمة (العقل) لغةً: مصدر عقل يعقل، فهي كلمة تدل على: الإمساك، والمنع، والحبس.

قال ابن فارس: "العين والقاف واللام، أصل واحد منقاس، يدل على حبسة في الشيء ... ومن ذلك العقل، هو الحابس عن ذميم القول والفعل"[21].

والعقل مصدر عقل يعقل عقلًا فهو معقول، وأصل معنى العقل: المنع، ومنه عقال البعير، ويقال: عقل الدواء بطنه إذا مسكه، واعتقل لسانه إذا حبس ومنع منه الكلام، وسمي العقل عقلًا؛ لأنه يمنع صاحبه عن التورط في المهالك، أي: يحبسه[22].

يقول الراغب[23]: "وأصل العقل: الإمساك والاستمساك كعقل البعير بالعقال، وعقل الدواء البطن، وعقلت المرأة شعرها، وعقل لسانه كفه، ومنه قيل: للحصن معقل، وجمعه معاقل، وباعتبار عقل البعير قيل: عقلت المقتول أعطيت ديته، وقيل: أصله أن تعقل الإبل بفناء ولي الدم، وقيل بعقل الدم أن يسفك"[24].

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى-: "العقل: مصدر عقل يعقلا عقلًا: إذا ضبط وأمسك ما يعلمه... ومنه سمي العقال عقلًا؛ لأنه يمسك البعير ويجره ويضبطه، وقد شبه النبي ﷺ ضبط القلب للعلم بضبط العقال البعير في الحديث المتفق عليه: "استذكروا القرآن فلهو أشد تفصياً من صدور الرجال من النعم في عُقلها..."[25].[26].

ويرادف العقل في معناه: اللب، والفكر، والحِلم، والنهى، والحجر، والحجى.

وهذه الأسماء لها ارتباط بالمعاني التي تقدم ذكرها.

يقول ابن منظور: اللب: العقل، والحِلم بالكسر: العقل، والحِجر بالكسر: العقل[27].

وقال الجوهري: النُّهية بالضم واحدة النهى، هي العقول. والحجى كإلى وهي: العقل[28].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى-: إن لفظ العقل لا وجود له في القرآن وإنما يوجد ما تصرف منه نحو ﴿يَعۡقِلُونَ﴾ و﴿ تَعۡقِلُونَ ﴾ و﴿ وَمَا يَعۡقِلُهَآ إِلَّا ٱلۡعَٰلِمُونَ ﴾ وإنما ذكر في القرآن الأسماء المتضمنة له في المعنى كاسم الحجر، والنهى، والألباب، ونحو ذلك. يقول الحافظ

ابن كثير -رحمه الله تعالى- عند قوله تعالى: ﴿ هَلۡ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٞ لِّذِي حِجۡرٍ ﴾ [سورة الفجر، آية: (5)]: "لذي حِجر أي لذي عقل ولب ودين وحجى، وإنما سمي العقل حِجرًا لأنه يمنع الإنسان من تعاطي ما لا يليق به من الأفعال والأقوال"[29].

وكذلك في الحديث لا يكاد يوجد لفظ المصدر في كلام النبي ﷺ في حديث صحيح إلا في مثل الحديث الذي في الصحيحين وفيه قوله ﷺ للنساء: "ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للبّ الرجل الحازم من إحداكن" [30].

وخلاصة القول: أن العقل يطلق على معان تفيد في مجملها الربط والاستمساك والمنع والفهم، وهذه المعاني من صفات العقل الذي خص الله سبحانه وتعالى به الإنسان وميزه به عن سائر الحيوان، فهو الذي يمنع صاحبه عن الوقوع في المهالك، ويرد النفوس عن هواها، وهو الذي يميز به الإنسان بين الخير والشر، وبين النافع والضار، فمنع النفس عن معصية الله من العقل، وضبط النفس بقوة الإرادة من العقل، والصبر من العقل، والحكمة في تصريف الأمور من العقل.

المبحث الثالث: مفهوم العقل عند السلف

السلف رضوان الله عليهم لم يكن من عادتهم الإسراف في الكلام، والخوض في أمور حجبت عن الأنام ولم تبين في صحيح المنقول؛ بل كانت تعريفاتهم للأمور وفق الكتاب والسنة، والعقل من الأمور الغيبية التي وهبها الله للإنسان، وقد ورد في الكتاب والسنة بيان منزلة العقل، وصفات العقلاء، وما ينبغي أن يفعلوه من التفكر والتدبر في آلاء الله وملكوته بعقولهم لشكر الله تعالى، وإخلاص العبادة له جل وعلا، وما ينبغي أن يتحلوا به من الأخلاق الفاضلة التي يتصف بها العقلاء، والتي تقربهم إلى الله تعالى، وما يلزمهم تركه من الأمور القبيحة المستقبحة عند ذوي العقول الصريحة والفطر المستقيمة، والمنهي عنها كالشرك بالله تعالى، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى-: "إن العقل في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وكلام الصحابة والتابعين، وسائر أئمة المسلمين أمر يقوم بالعاقل، سواء يسمى عرضًا أو صفةً، ليس هو عينًا قائمة بنفسها سواء سمي جوهرًا أو جسمًا أو غير ذلك"[31].

فامتاز سلف الأمة -رضوان الله عليهم- ببيان صفات العقلاء، وفق ما ورد في الكتاب والسنة[32]، ولم يدخلوا في بيان ماهية العقل وحقيقته؛ لأنه أمر غيبي كالروح لا يعلم حقيقته إلا الله تعالى.

وكان السلف الصالح قبل ظهور أهل البدع من أهل الكلام وغيرهم لم يتجاوزوا في الكلام في العقل بيان صفات العقلاء، فلما ابتليت الأمة الإسلامية بالمتفلسفة وأهل الكلام، وقالوا في العقل ما قالوا من أنه جوهر، وأنه كذا وكذا وأطالوا في ذلك الكلام، ورتبوا على ذلك ما يؤدي إلى فساد الاعتقاد؛ بدأ السلف يبنون للناس بطلان كلامهم، وما هو الصواب في معنى العقل.

ومن أشهر أقوال السلف في معنى العقل:

1- ما نقل عن الإمام عبد الله بن المبارك[33]، والإمام أحمد -رحمهما الله تعالى- أنهما قالا: العقل غريزة، فقد روى ابن حبان البستي[34] بسنده أن عبد الله بن المبارك سئل: ما خير ما أعطي الرجل؟ قال: غريزة عقل، وذكر عدة خصال محمودة[35].

وقال القاضي أبو يعلى: (وقال الإمام أحمد فيما رواه أبو الحسن التميمي[36]... العقل غريزة)[37].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى-: "وقد يراد بالعقل نفس الغريزة التي في الإنسان التي بها يعلم ويميز، ويقصد النافع دون الضار"، كما قال أحمد بن حنبل والحارث المحاسبي[38] وغيرهما أن العقل غريزة، وهذه الغريزة ثابتة عند جمهور العقلاء كما أن في العين قوة بها يبصر، وفي اللسان قوة بها يذوق...[39].

وقد عرف الحارث المحاسبي العقل بقوله: "غريزة وضعها الله سبحانه في أكثر خلقه لم يطلع عليها العباد بعضهم من بعض، ولا أطلقوا عليها أنفسهم برؤية ولا بحس ولا ذوق ولا طعم، وإنما عرفهم الله إياها بالعقل منه"[40].

2- ما نقل عن الإمام الشافعي[41] -رحمه الله تعالى- أنه قال: العقل آلة التمييز، وبه قال الإمام أبو نصر السجري[42]، حيث ذكر أن الحجة القاطعة هي التي يرد بها السمع، والعقل آلة التمييز[43].

3- ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- أن العقل يطلق على أربعة أمور:

أحدها: علوم ضرورية يفرق بها بين المجنون الذي رُفع القلم عنه، وبين العاقل الذي جرى عليه العقل، فهو مناط التكليف.

الثاني: علوم مكتسبة تدعو الإنسان إلى فعل ما ينفعه وترك ما يضره، فهذا أيضًا لا نزاع في وجوده، وهو داخل فيما يحمد بها عند الله من العقل... وما في القرآن من مدح من يعقل وذم من لا يعقل يدخل في هذا النوع، وقد عدمه من قال: ﴿ لَوۡ كُنَّا نَسۡمَعُ أَوۡ نَعۡقِلُ مَا كُنَّا فِيٓ أَصۡحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ﴾ [سورة الملك، الآية: (10)].

والثالث: العمل بالعلم يدخل في مسمى العقل أيضًا بل هو من أخص ما يدخل في اسم العقل الممدوح.

والرابع: الغريزة التي بها يعقل الإنسان، فهذه مما تتنوع في وجودها... والسلف والأئمة متفقون على إثبات هذه القوى، فالقوى التي بها يعقل كالقوة التي بها يبصر، والله تعالى خالق ذلك كله، كما أن العبد يفعل ذلك بقدرته بلا نزاع منهم، والله تعالى خالقه وخالق قدرته، فإنه لا حول ولا قوة إلا بالله[44].

وجاء عن بعض السلف أنه قال: العقل نوعان:

عقل أعين بالتوفيق، وعقل كيد بالخذلان، فالعقل الذي أعين بالتوفيق يدعو صاحبه إلى موافقة الأمر المفترض الطاعة والانقياد لحكمه، والتسليم لما جاء عنه...، والعقل الذي يطلب بتعمقه الوصول إلى علم ما استأثر الله بعلمه وحجب أسرار الخلق عن فهمه حكمة منه بالغة ليعرفوا عجزهم عن إدراك غيبه ويسلموا لأمره طائعين[45].

ولا خلاف بين هذه الأقوال التي ذكرها السلف في مفهوم العقل؛ وذلك لأن العقل غريزة وصفة من الصفات التي وهبها الله عز وجل للإنسان ليميز بها بين الحق والباطل؛ لأنه آلة التمييز والفهم التي يعقل بها الإنسان عن الله تعالى وحيه، ويتدبر بها في آيات الله في الأنفس والكون الدالة على عظمة الله تعالى ووحدانيته وألوهيته جل وعلا، ويكتسب بها علومًا تنفعه في دنياه وآخرته، ويعمل بمقتضى ما فهمه بعقله من كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ فيطيع أوامر الله تعالى وينتهي عن نواهيه، فهذا هو الإنسان العاقل.

والسلف -رحمهم الله تعالى- بهذا جمعوا بين النصوص على وجه جعلها متفقة غير مختلفة فنزلوا كل نص منزلته المناسبة، فما جاء من النصوص في بيان منزلة العقل حملوه على العقل الصحيح المهتدي بالشرع.

وفي هذا رد على ما يزعمه أهل الكلام من أن أهل الحديث والسنة أهل تقليد، ليسوا أهل نظر واستدلال، وأنهم ينكرون حجة العقل، ولا يرون الاستدلال بالأدلة العقلية[46].

ومما يدل أيضًا على أن هذا الزعم باطل، أنه ليس هناك أحد من أهل السنة ينكر النظر والاستدلال والتفكر والاعتبار الذي أمرت به النصوص الشرعية، ولكنهم أنكروا ما يزعمه أهل الكلام من الأدلة العقلية المخالفة للكتاب والسنة، ولما عرف من كثرة مخالفة أهل الكلام بأدلتهم العقلية للنصوص الشرعية صار من السلف من يذم أدلة أهل الكلام العقلية مطلقًا، ويطعن فيها، وفي المقابل ظن من ظن من أهل الكلام أن السلف يطعنون في جنس الأدلة العقلية، ولا يقيمون لها وزنًا ولا اعتبارًا، وأنهم لا يستطيعون أن يقيموا الدلائل العقلية على صحة عقائدهم، وغير ذلك من المزاعم[47].

والحق أنه ليس في أهل السنة من يطعن في جنس الأدلة العقلية[48]، ولكنهم يطعنون فيما يخالف الأدلة الشرعية، مما يزعم أنه دليل عقلي.

قال قوام السنة[49] -رحمه الله تعالى-:

(ولا نعارض سنة النبي ﷺ بالمعقول؛ لأن الدين إنما هو الانقياد والتسليم، دون الرد والرضا يوجبه العقل؛ لأن العقل ما يؤدي إلى قبول السنة، فأما ما يؤدي إلى إبطالها فهو جهل لا عقل)[50].

فالعقل تابع للشرع، وليس العكس؛ لأن العقل عرضة للواردات التي ترد عليه من الشهوات والشبهات، ولهذا أحسن الباقلاني حين ذكر الأدلة فذكر العقل في المرتبة الخامسة[51]، بخلاف القاضي عبد الجبار الذي جعله في المرتبة الأولى[52].

والمقصود: أن السلف -رحمهم الله- لم ينكروا الأدلة العقلية، ولم يطعنوا في جنسها، بل إنهم يستدلون ببعض الأقيسة العقلية على بعض المسائل العقدية، ومن ذلك استعمالهم قياس الأولى في حق الله تعالى، استنادًا إلى قوله عز وجل: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾ [سورة النحل، الآية: (60)]، وهو أن كل كمال ثبت للمخلوق لا نقص فيه بوجه من الوجوه، فالله سبحانه وتعالى أولى به، وكل كمال لا نقص فيه بوجه من الوجوه، ثبت نوعه للمخلوق المربوب فإنما استفاده من خالقه وربه ومدبره، فهو أحق به منه، وأن كل نقص وعيب في نفسه -وهو ما تضمن سلب هذا الكمال- إذا وجب نفيه عن شيء ما من أنواع المخلوقات أو تنزه عن المخلوق فإنه يجب نفيه عن الرب تبارك وتعالى بطريق الأولى[53].

وقد استعمل الإمام أحمد -رحمه الله تعالى- هذا القياس وسلك هذا المسلك، وذلك في مثل بيانه لإمكان كون الله تعالى عالماً بجميع المخلوقات، مع كونها بائنة عن العالم فوق العرش[54]، فضرب لذلك مثلين بالمخلوق ليبين أن ذلك لما كان جائزًا في حق المخلوق فالخالق أولى بذلك، يقول رحمه الله: (لو أن رجلًا كان في يديه قدح من قوارير صاف، كان بصر ابن آدم قد أحاط بالقدح من غير أن يكون ابن آدم في القدح، فالله -وله المثل الأعلى- قد أحاط بجميع خلقه من غير أن يكون في شيء من خلقه.

وخصلة أخرى: لو أن رجلًا بنى دارًا بجميع مرافقها، ثم أغلق بابها، وخرج منها، كان ابن آدم لا يخفى عليه كم بيت في داره، وكم سعة كل بيت، من غير أن يكون صاحب الدار في جوف الدار، فالله

-وله المثل الأعلى- قد أحاط بجميع خلقه، وعلم كيف هو، وما هو، ومن غير أن يكون في شيء مما خلق)[55].

والغرض هنا التنبيه إلى أن السلف -رحمهم الله- استعملوا الأقيسة والدلائل العقلية، ولم ينكروها بإطلاق، وإنما أنكروا ما كان منها فاسدًا مما يخالف الشرع، ويعلم فساده بالعقل، مما يتذرع به أهل الأهواء لإبطال ما ثبت في النصوص الشرعية من مسائل الدين، وتحريفها عن معانيها الصحيحة، بحجة أن معانيها تخالف القواطع العقلية، والدلائل البرهانية، فيعمدون إلى صرف معاني النصوص إلى ما زعموه من تلك الأدلة العقلية، والتي حقيقتها إنما هي خيالات وأوهام زينها لهم الشيطان، فظنوها قواطع لا يدخلها شك ولا ريب.

فهذا هو الذي كرهه السلف، وحذروا منه ومن أهله، وأما أصل استعمال الدلائل العقلية فهذا مما دل عليه وجاء به الكتاب والسنة، وعمل به سلف الأمة -رحمهم الله تعالى-.

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- عن معنى العقل في خطاب الشارع ومعانيه: "إن اسم العقل عند المسلمين وجمهور العقلاء إنما هو صفة، وهو الذي يسمى عرضًا قائمًا بالعاقل، وعلى هذا دل القرآن في قوله تعالى: ﴿ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾[سورة الحديد، الآية: (17)، وسورة البقرة، الآية: (73)]، ونحو ذلك، مما يدل على أن العقل مصدر عقل يعقل عقلًا، وإذا كان كذلك، فالعقل لا يسمى به مجرد العلم الذي لم يعمل به صاحبه ولا العمل بلا علم، بل إنما يسمى به العلم الذي يعمل به، والعمل بالعلم، ولهذا قال أهل النار: ﴿ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِيٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ﴾ [سورة الملك، الآية: (10)] وقال تعالى: ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ ﴾[سورة الحج، الآية: (46)]" [56].

ويقول الحافظ ابن القيم -رحمه الله تعالى-: "العقل عقلان: عقل غريزة وهو أبو العلم ومربيه ومثمره، وعقل مكتسب مستفاد، وهو ولد العلم وثمرته ونتيجته، فإذا اجتمعا في العبد استقام أمره، وأقبلت عليه جيوش السعادة من كل جانب، فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، وإذا فقد

أحدهما فالحيوان البهيم أحسن حالًا منه، وإذا انفرد انتقص الرجل بنقصان أحدهما"[57].

وما قاله السلف -رحمهم الله تعالى- في تعريف العقل ومكانته مأخوذ من كتاب الله سبحانه وتعالى وسنة رسوله ﷺ حيث أننا إذا تتبعنا لفظة العقل في كتاب الله عز وجل نجد أنه لم يرد مصدرًا قط، إنما ورد في صيغة الفعل، عَقَل، نَعقل، يعقِل، في الماضي والمضارع، المفرد والمجمع، وورد بعضها مسبوقًا بالحث على العقل، أو الاستفهام، أو الاستنكار، أو النفي.

ومن الآيات التي وردت فيها الصيغ المتقدمة:

1- قوله عز وجل: ﴿يَسْمَعُونَ كَلَامَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ﴾[سورة البقرة، الآية: (75)].

2- وقوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ﴾ [سورة العنكبوت، الآية: (43)].

3- وقوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَيُحْىِۦ بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾[سورة الروم، الآية: (24)].

4- وقوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [سورة الزخرف، الآية: (3)].

ففي هذه الآيات نرى أن معنى: (عقلوه) و(يعقلون) هو: علموه ويعلمون، أو يعرفون ويفهمون، مما يدل على أن (العقل) يعني: العلم والمعرفة والفهم.

وفي مواضع أخرى من القرآن يأمر الله عباده المؤمنين بأن يميزو بين الخير، ويمسكوا عن الشر، ومن ذلك:

1- قوله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [سورة البقرة، الآية: (44)].

2- وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُواْ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾[سورة الأنعام، الآية: (151)].

3- وقوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِيٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ﴾ [سورة الملك، الآية: (10)].

من الآيات السابقة يتبين لنا أن الفعل (عقل) قد استعمل في القرآن: إما بمعنى الفهم والإدراك والعلم، وإما بمعنى التمييز بين الخير والشر، وإمساك النفس عن الأمور القبيحة.

ويتبين لنا كذلك أن العقل في القرآن ليس عقلًا نظريًا مجردًا، بل هو العقل العملي الذي يدفع صاحبه إلى فعل الخير والكف عن الشر، فلال يسمى به مجرد العلم الذي لم يعمل به صاحبه، ولا العمل بلا علم، بل هما معًا، ولهذا قال أهل النار: ﴿ وَقَالُواْ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِيٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [سورة الملك، الآية: (10)] [58].

وقد ورد في أحاديث الرسول ﷺ لفظ (العقل) بالاسم والفعل.

ومن الأحاديث التي ورد فيها العقل بلفظ العقل:

1- ما ورد في وصف الرسول ﷺ النساء بأنهن "ناقصات عقل ودين"[59].

وقد علل نقصان العقل عند المرأة بأن الشارع الحكيم اعتبر شهادة امرأتين في مقابل شهادة رجل[60]، كما في قوله تعالى:﴿ وَٱسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ ...﴾[سورة البقرة، الآية: (282)].

2- حديث ماعز بن مالك الأسلمي ﷺ، والذي جاء يعترف أمام الرسول ﷺ بالزنا، فقال الرسول ﷺ للصحابة -رضي الله تعالى عنهم-: "أتعلمون بعقله بأسًا تنكرون منه شيئًا؟ فقالوا: ما نعلمه إلا وفيّ العقل من صالحينا فيما نرى"[61].

يوضح ما سبق أن تمام العقل أو نقصانه هما مناط الحكم على الرجل في تحمل مسؤولية ما يصدر عنه من قول أو فعل، وحديث ماعز يؤكد أن مناط التكليف هو العقل.

وفي أحاديث أخرى ورد لفظ العقل في صيغة تدل على المدح والثناء، كما في حديث حذيفة بن اليمان ﷺ في قول الرسول ﷺ: "ثم يقال للرجل: ما أجلده، ما أظرفه، ما أعقله، وما في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان"[62].

وفي حديث عبد الله بن عمرو -رضي الله عنهما-، أن رسول الله ﷺ ذكر فتّان القبور، فقال عمر: أتردُّ علينا عقولنا يا رسول الله؟ فقال رسول الله ﷺ: "نعم، كهيئتكم هذه"[63].

وأما العقل بلفظ الفعل فقد ورد كثيرًا في أحاديث الرسول ﷺ ومن ذلك:

1- حديث جابر بن عبد الله ﷺ، إذ يقول: "دخل عليّ رسول الله ﷺ وأنا مريض لا أعقل فتوضأ، فصب علي من وضوئه فعقلت"[64].

2- حديث عبد الله بن أبي حبيبة في التفرقة بين حداثة السن وبلوغ الرشد حيث قال: "فقلته وأنا يومئذٍ حديث السن، ثم مكثت حتى عَقَلْتُ"[65].

3- وفي أحاديث أخرى وردت عبارة: "لا يعقلون" لتدل على عدم الإدراك والفهم، وذلك في قول الرسول ﷺ يصف الذين تلهيهم الدنيا ويكنزون الأموال: "ثم هؤلاء يجمعون الدنيا، ولا يعقلون شيئًا"[66].

ومن ناحية أخرى نجد أن لفظ العقل ورد في أحاديث الرسول ﷺ بألفاظ مختلفة منها:

(الحلم) و(النهي)، ومن ذلك:

1- حديث ابن عباس -رضي الله عنهما- الذي جاء فيه قوله ﷺ لأشج عبد القيس: "إن فيك خصلتين يحبهما الله: الحلم والأناة"[67].

قال النووي: "الحلم: العقل، والأناة: التثبت وترك العجلة"[68].

2- حديث ابن مسعود ﷺ قال: كان رسول الله ﷺ يمسح مناكبنا في الصلاة ويقول: "استووا ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم، ليليني منكم أولو الأحلام والنهى، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم"[69].

قال النووي: "أولو الأحلام: هم العقلاء، وقيل: البالغون، فعلى قول من يقول: أولو الأحلام: العقلاء، يكون اللفظان بمعنىً، فلما اختلف اللفظ عطف أحدهما على الآخر تأكيدًا، وعلى الثاني معناه: البالغون"[70].

المبحث الرابع: مفهوم العقل عند المتكلمين

اختلفت أقوال المتكلمين في تعريف العقل، وكثر كلامهم فيه، وكثير منهم بعد في ذلك عن الحق؛ لأنهم جعلوا العقل من أصول العلم، وجعلوا الوحي تابعًا له بل حكموه في نصوص الوحي، فلا يقبل منها إلا ما أيده العقل ووافقه، ويدفع منها ما عارضه وخالفه، يقول الشوكاني -رحمه الله تعالى-: "وكثيرًا ما تجد في علم الكلام الذي يسمونه أصول الدين قاعدة قد تقررت بينهم واشتهرت، وتلقاها الآخر من الأول، وخطوها جسرًا يدفعون بها الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، فإذا كشفت عنها وجدتها في الأصل كلمة قالها بعض حكماء الكلام زاعمًا أنه يقتضي ذلك العقل ويستحسنه، وليس إلا مجرد الدعوى على العقل، وهو عنه بريءٌ، فإنه لم يقض بذلك العقل الذي خلقه الله في عباده، بل قضى به عقل قد تدنس وأبعد عن الشرع، فجعل ذلك قاعدة عقلية ضرورية، فدفع بها جميع ما جاء عن الشارع، عرف هذا من عرفه وجهله من جهله، ومن لم يعرف هذا فليتهم نفسه"[71].

وقد ذكر المتكلمون في تعريف العقل أقوالًا كثيرةً، أذكر أشهرها:

1- قال بعض المتكلمين: إن العقل جوهر[72]، وهذا عين قول الفلاسفة في العقل[73].

2- وقال بعضهم: إن العقل صفوة الروح، أي: خالص الروح، واحتجوا على هذا باللغة، فقالوا: لب كل شيء خالصه، فمن أجل ذلك سمي العقل لبًا واستدلوا بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [سورة الزمر، الآية: (9)] يعني: أولي العقول[74].

3- وسلك بعض المتكلمين مسلك الفلاسفة في تصنيفات العقل وإعطاء كل صنف مصطلحات فلسفية غامضة، ومن هؤلاء الجرجاني[75] والتفتازاني[76].

يقول الجرجاني: "العقل جوهر مجرد عن المادة في ذاته، مقارن لها في فعله، وهي النفس الناطقة التي يشير إليها كل أحد بقوله "أنا"[77].

وقسم التفتازاني العقل إلى نظري وعملي.

وعرف العقل العملي بأنه قوة النفس بتحصيل العلم والعمل لتكميلها.

وقسم العقل النظري إلى أربع مراتب:

أ - العقل الهيولاني -وسماه الضعيف- وذكر أنه سمي هيولانيًا تشبيهًا بالهيولى[78] الأولى الخالية في نفسها عن جميع الصور القابلة لها بمنزلة قوة الطفل للكتابة.

ب- العقل بالملكة -وسماه المتوسط- وذكر أن مفهومه استعداد النفس على استحضار النظريات متى شاءت من غير افتقار إلى كسب جديد.

ج- العقل بالفعل -وسماه القوي- وهو اقتدار النفس على استحضار النظريات متى شاءت من غير افتقار إلى كسب جديد.

د- العقل المستفاد -وسماه الكامل- وذكر أن حصول النظريات مشاهدة بمنزلة الكاتب حين يكتب، وهو مستفاد من خارج وهو العقل الفعّال[79].

وعرف جمهور المتكلمين العقل بأنه العلوم الضرورية التي يشترك فيها جميع العقلاء.

يقول الآمدي: "قد يطلق العقل على ما حصله الإنسان بالتجارب، ويسمى العقل التجريبي، وعلى صحة الفطرة الأولى، وعلى الهيئة المستحسنة للإنسان في أفعاله وأحواله"[80].

ويقول الجويني إمام الحرمين في تعريف العقل: "العقل علوم ضرورية، والدليل على أنه من العلوم الضرورية استحالة الاتصاف به مع تقدير الخلو من جميع العلوم"[81].

ويقول الباجي[82]: "العلم الضروري الذي يقع ابتداء ويعم العقلاء"[83].

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- أن هذا القول اختاره أكثر المتكلمين[84].

هذه بعض الأقوال المشهورة عند المتكلمين في تعريف العقل وبيان معناه[85].

مما تقدم يتبين لنا أن بعض المتكلمين قد تأثروا بالفلاسفة في تحديد مفهوم العقل، فالقول بأنه جوهر، وتقسيمه إلى عقل هيولى، وعقل بالملكة، وعقل بالفعل، وعقل مستفاد كلها من أقوال الفلاسفة في تعريفهم للعقل، لكن المتكلمين لا يقولون بما تقول به الفلاسفة في العقل من تسميتهم الله تعالى عقلًا، وتسميتهم جبريل عليه السلام العقل الفعال، وادعائهم أن العالم صدر عن العقل الأول من عقل ونفس وفلك، وغير ذلك من الضلالات الإلحادية الكفرية.

فالعقل ليس جوهرًا قائمًا بنفسه كما ذكر الفلاسفة والمتكلمون، بل هو غريزة، وأمر يقوم بالعاقل سواء سمي عرضًا أو صفةً، وأن هذا كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية هو الذي ذُكر في كتاب الله تعالى، وسنة رسوله ﷺ، وكلام الصحابة والتابعين، وسائر أئمة المسلمين[86].

وأما تعريف بعض المتكلمين للعقل بأنه خالص الروح، واستدلالهم على هذا باللغة، وبالآية التي ذكروها[87]، فهو استدلال في غير محله؛ لأن اللب: هو العقل[88]، فكيف يفسر العقل بالعقل؟! ولا يعرف تفسيرهم هذا في اللغة، بل العقل في اللغة: الحبس والمنع كما تقدم[89]، وقد رد عليهم الحارث المحاسبي -رحمه الله- بقوله: "إن هذا القول ليس له دليل من كتاب مسطور، ولا من حديث مأثور، فلا نقول به..." [90].

وأما تعريف جمهور المتكلمين للعقل بأنه ضرب من العلوم الضرورية فقد قال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى-: "ومتكلمة الصفاتية الذين قالوا: إنه بعض العلوم الضرورية لم يميزوه بتمييز مضبوط... ومن المعلوم أنه يدخل في مسمى العقل العمل الذي يختص به العقلاء... فليس جعله اسمًا للعلوم الضرورية بأولى من جعله اسمًا للأعمال الضرورية.." [91].

فعلى هذا يكون تعريفهم للعقل قاصرًا غير مضبوط، أضف إلى ذلك أنهم أغفلوا جانب التفاوت في العقول فليس عقل زيد كعقل عمرو، وهذا أمر بديهي يعرفه كل أحد من نفسه! قال الإمام الشاطبي -رحمه الله-: "فالإنسان وإن زعم في الأمر أنه أدركه وقتله علماً لا يأتي عليه الزمان إلا وقد عقل فيه ما لم يكن عقل، وأدرك من علمه ما لم يكن أدرك قبل ذلك، كل أحدٍ يشاهد ذلك من نفسه عينًا، ولا يختص ذلك عنده بمعلوم دون معلوم..." [92].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: "الصحيح الذي عليه جماهير أهل السنة وهو ظاهر مذهب أحمد وأصح الروايتين عنه، وقول أكثر أصحابه أن العلم والعقل ونحوهما يقبل الزيادة والنقصان" [93].

ولذلك يقول السمعاني -رحمه الله تعالى-: "يمكن أن يقال إنّه قوة ضرورية للوجود، بها يصح إدراك الأشياء ويتوجه تكليف الشرع، وهو ما يعرفه كل إنسان من نفسه، ولا يستدل عليه بغيره؛ لأنّ الاستدلال يفتقر إلى علم ينظر فيه وأصل يعتمد عليه، ولو كان غيره دليلاً عليه لكان مكتسبًا لا ضروريًا. ثم إن العقل تختلف مراتبه، فأوّلها: إدراك ما يدرك بديهة، وعلم ما يعلم بأوّل الرأي، وأعلاها: إدراك الغائبات بالوسائط. واسم العقل منتف عن الله تعالى؛ لأنّ علمه أحاط بالأشياء لا عن جهة الاستدلال ولا بالترقي إلى معرفتها بالاجتهاد، ولأنّ الأصل في أسماء الرب تعالى هو التوقيف، ولا توقيف في وصف الله تعالى بالعقل، فلا يوصف به"[94].

المبحث الخامس: مكانة العقل في الإسلام

العقل هبة الله العظمى ومنحته لهذا الإنسان، به أكرمه وميّزه على سائر المخلوقات، ولذلك امتن الله تعالى على الناس بهذا العقل، وجعله موضوع المسؤولية، فقال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَكُمْ وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۚ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾[سورة النحل، الآية: (78)].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾[سورة الإسراء، الآية: (36)].

والعقل من أفضل النعم التي وهبها الله عز وجل للإنسان وتفضل بها عليه ليميزه عن سائر المخلوقات، قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَخۡرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡأَبۡصَٰرَ وَٱلۡأَفۡـِٔدَةَ لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ﴾ [سورة النحل، الآية: (78)].

ولذلك اهتم الإسلام بالعقل وجعله مناط التكليف وسببًا له، فالخطاب الشرعي لا يتوجه إلا للعاقل؛ لأن العقل أداة الفهم والإدراك، وبه تتوجه الإرادة إلى الامتثال، ولذلك قال بعض السلف: (العقل حجة الله على جميع الخلق).

ويقول الشاطبي -رحمه الله تعالى-: "إن الله جعل للعقول في إدراكها حدًا تنتهي إليه لا تتعداه، ولم يجعل لها سبيلًا إلى الإدراك في كل مطلوب"[95].

وقد جاءت أحاديث عن النبي ﷺ ترفع التكليف والمؤاخذة عمن فقدوا مناط التكليف، وهو العقل، بسبب الجنون أو ما يأخذ حكمه، فقال ﷺ: "رفع القلم عن ثلاثة: عن المجنون المغلوب على عقله حتى يبرأ، وعن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم"[96].

وقد شرع الإسلام من الأحكام ما يحافظ فيها على العقل باعتباره واحدًا من الضروريات الخمس، التي أنزلت الشرائع للمحافظة عليها، وهي: حفظ الدين، وحفظ النفس، وحفظ العرض، وحفظ العقل، وحفظ المال، فالشريعة الإسلامية تدور أحكامها على حماية هذه الأمور الخمسة.

فأوجب الإسلامُ العلمَ، وكل ما به قوام الحياة وهي تعود على العقل بالحفظ، وحرم كل ما يُذهب العقل أو يزيله؛ كالخمر والمخدرات وسائر المسكرات؛ ولأنها تصيب العقل بآفة تجعل صاحبه عبئًا على المجتمع ومصدر شرّ وأذى للناس.

كما أن الإسلام يحث العقل على العمل فيما خُلق له، وفي المجال الذي يستطيعه، فلا يجوز إهماله ولا تعطيله؛ ويحثه على النظر والتدبر والتأمل والتفكر في آيات الله تعالى المقروءة، والمنظورة، في الأنفس والآفاق، وفي مجال عالم الشهادة. والآيات الكريمة في ذلك كثيرة.

كما أن الإسلام رسم للعقل المنهج الصحيح للعمل والتفكر، ورفع من أمامه العوائق والموانع التي تعطله عن وظيفته؛ كاتباع الظن والأوهام والخرافة، أو الخضوع لسيطرة العادات والتقاليد، أو تقليد الآباء والمشايخ والطغاة. وبذلك يتحرر العقل حرية حقيقية كاملة، ويقوم بعملية التثبت والتبين قبل الإقدام أو الاعتقاد والتصديق، يقول المولى تبارك وتعالى:

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ بَلۡ نَتَّبِعُ مَآ أَلۡفَيۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآۚ أَوَلَوۡ كَانَ ءَابَآؤُهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ شَيۡـٔٗا وَلَا يَهۡتَدُونَ ﴾[سورة البقرة، الآية: (170)].

وقال تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّۖ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغۡنِي مِنَ ٱلۡحَقِّ شَيۡـٔٗا ﴾[سورة النجم، الآية: (28)].

وقال عز وجل: ﴿ وَلَا تَقۡفُ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡبَصَرَ وَٱلۡفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنۡهُ مَسۡـُٔولٗا ﴾[سورة الإسراء، الآية: (36)].

وقال سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ ﴾ [سورة الحجرات، الآية: (6)].

كل ذلك لأجل أن يبقى الإنسان سويًا في تفكيره فيقوم بواجبه، والأصل الذي خلق من أجله، وهو عبادة الله وحده لا شريك له على الوجه المشروع.

ويتضح لنا تكريم الإسلام للعقل وتشريفه واهتمامه به في الأمور الآتية[97]:

أولاً: أن الله جعل العقل مناط التكليف وعلق لزوم الأحكام الشرعية بوجود العقل، ولذا فإن المجنون والصغير الذي لا يعقل غير مكلفين بالأحكام الشرعية وقد ورد في الحديث عن النبي ﷺ أنه يرفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يبلغ، وعن المجنون حتى يعقل...[98]، ولذلك جعل الإسلام العقل من الضروريات الخمس التي حافظ عليها.

ثانياً: أن الله تعالى أثنى على أصحاب العقول بالمعرفة التامة لمقاصد العبادة، وهم أولو الألباب والتفكر.

وأثنى عليهم، فقال تعالى: ﴿ وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰ ۚ وَٱتَّقُونِ يَٰٓأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [سورة البقرة، الآية: (179)]، وقال تعالى عقب ذكر أحكام القصاص: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَٰٓأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [سورة البقرة، الآية: (179)].

يقول الحافظ ابن كثير -رحمه الله تعالى- في تفسيره لهذه الآية: "يا أولي العقول والأفهام والنهى لعلكم تنزجرون وتتركون محارم الله ومآثمه"[99].

ثالثًا: أن الله سبحانه وتعالى مدح أولي العقول وجعلهم هم الذين ينتفعون بالذكر والموعظة، فقال تعالى: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [سورة البقرة، الآية: (269)]، وقال تعالى: ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [سورة يوسف، الآية: (111)]، وقال تعالى: ﴿ وَلَقَد تَّرَكْنَا مِنْهَآ ءَايَةًۢ بَيِّنَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [سورة العنكبوت، الآية: (35)].

رابعًا: ذكر الله تعالى أصحاب العقول وحثهم على النظر في ملكوته، والتفكر في آلائه، مع دوام ذكره، ومراقبته، وعبادته، قال تعالى: ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَأَيَٰتٍ لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٩٠﴾ ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا سُبْحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ [سورة آل عمران: (190 – 191)].

يقول الحافظ ابن كثير -رحمه الله تعالى- في تفسير هذه الآيات: " إن الله تعالى يقول: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ أن هذه في ارتفاعها واتساعها، وهذه في انخفاضها وكثافتها واتضاعها، وما فيهما من الآيات المشاهدة العظيمة من كواكب وسيارات، وثوابت وبحار، وجبال وقفار، وأشجار

ونبات وزروع وثمار وحيوان ومعادن، ومنافع مختلفة الألوان والطعوم والروائح والخواص، ﴿وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ أي تعاقبهما وتقارضهما الطول والقصر، فتارة يطول هذا ويقصر هذا ثم يعتدلان، ثم يأخذ هذا من هذا فيطول الذي كان قصيرًا، ويقصر الذي كان طويلًا، وكل ذلك تقدير العزيز العليم، ولهذا قال: ﴿لَأٓيَٰتٖ لِّأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ أي العقول التامة الزكية التي تدرك الأشياء بحقائقها على جلياتها، وليسوا كالصم والبكم الذين لا يعقلون" [100].

وقد جاءت آثار كثيرة عن السلف في مدح التفكر والحث عليه ذكروها في كتب الزهد وغيرها، ومن ذلك: قول أبي سليمان الداراني[101] -رحمه الله تعالى-: " إني لأخرج من منزلي فما يقع بصري على شيء إلا ورأيت لله علي فيه نعمة، ولي فيه عبرة" [102].

وقال وهب بن منبه[103]: " ما طالت فكرة امرئ قط إلا فهم، ولا فهم امرؤ قط إلا علم، ولا علم امرؤ قط إلا عمل" [104].

فأهل العلم والإيمان ينظرون في ملكوت خالقهم نظرًا يستحضر عندهم قوة التذكر والاتعاظ، وصدق التوجه إلى الخالق البارئ سبحانه، من غير أن يخطر ببال أحدهم ثمة تعارض بين خلق الله، وبين كلامه، قال تعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلۡخَلۡقُ وَٱلۡأَمۡرُۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [سورة الأعراف، الآية: (54)].

يَقُول الْعلَّامة السَفاريني-رَحِمَهُ الله تَعالى-: "إِنْ اللهَ تَعَالى خَلَقَ الْعُقُولَ، وَأَعْطَاهَا قُوَّةَ الْفِكْرِ، وَجَعَلَ لَهَا حَدًّا تَقِفُ عِنْدَهُ مِنْ حَيْثُ مَا هِيَ مُفَكِّرَةٌ، لَا مِنْ حَيْثُ مَا هِيَ قَابِلَةٌ لِلْوَهْبِ الْإِلَهِيِّ، فَإِذَا اسْتَعْمَلَتِ الْعُقُولُ أَفْكَارَهَا فِيمَا هُوَ فِي طَوْرِهَا وَحَدِّهَا وَوَفَّتِ النَّظَرَ حَقَّهُ، أَصَابَتْ بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِذَا سُلِّطَتِ الْأَفْكَارُ عَلَى مَا هُوَ خَارِجٌ عَنْ طَوْرِهَا وَوَرَاءَ حَدِّهَا الَّذِي حَدَّهُ اللَّهُ لَهَا، رَكِبَتْ مَتْنَ عَمْيَاءَ، وَخَبَطَتْ خَبْطَ عَشْوَاءَ، فَلَمْ يَثْبُتْ لَهَا قَدَمٌ، وَلَمْ تَرْتَكِنْ عَلَى أَمْرٍ تَطْمَئِنُّ إِلَيْهِ"[105].

خامسًا: ذم الله تعالى المقلدين لآبائهم؛ وذلك حين ألغوا عقولهم، وعطلوا هذه النعمة العظيمة، وهي العقل الذي خص الله سبحانه وتعالى به الإنسان عن بقية المخلوقات، وجعله يعرف به الخير والشر، ورضوا بما كان يصنع الآباء والأجداد، قال تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ بَلۡ نَتَّبِعُ مَآ أَلۡفَيۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآۚ أَوَلَوۡ كَانَ ءَابَآؤُهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ شَيۡـٔٗا وَلَا يَهۡتَدُونَ ١٧٠ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِي يَنۡعِقُ بِمَا لَا يَسۡمَعُ إِلَّا دُعَآءٗ وَنِدَآءٗۚ صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ فَهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ﴾ [سورة البقرة، الآيتان: (170 – 171)].

فالإسلام يوجب على المسلم أن يبني إيمانه وعقيدته على علم ويقين لا على تقليد يعمي عن اتباع الحق والبحث عنه ويجعل عاقبة صاحبه الشقاء والعذاب الأليم، قال تعالى: ﴿ وَقَالُواْ رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعۡنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠ ٦٧ رَبَّنَآ ءَاتِهِمۡ ضِعۡفَيۡنِ مِنَ ٱلۡعَذَابِ وَٱلۡعَنۡهُمۡ لَعۡنٗا كَبِيرٗا ﴾ [سورة الأحزاب، الآيتان: (67 – 68)].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: "وخلاصَةُ ما عنْدَ أَرْبَاب النَّظَرِ الْعَقْلِيِّ فِي الْإِلَهِيَّاتِ مِنَ الْأَدِلَّةِ الْيَقِينِيَّةِ وَالْمَعَارِفِ الْإِلَهِيَّةِ قَدْ جَاءَ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، مَعَ زِيَادَاتٍ وَتَكْمِيلَاتٍ لَمْ يَهْتَدِ إِلَيْهَا إِلَّا مَنْ هَدَاهُ اللَّهُ بِخِطابِهِ، فَكانَ فيمَا جاءَ بهِ الرّسول مِنَ الْأَدِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ وَالْمَعَارِفِ الْيَقِينِيَّةِ فَوْقَ مَا فِي عُقُولِ جَمِيعِ الْعقلَاء منَ الْأَوّلِين وَالآخرين"[106].

سادسًا: حرم الإسلام الاعتداء على العقل وأمر بصيانته من جميع المفسدات حتى لا يتعطل عن إدراك منافعه، فمثلًا: حرم على المسلم شرب المسكر والمفتر، وكل ما يخامر العقل، ويفسده، ومن الخبائث التي حرمها الله تعالى في كتابه وحرمها رسوله ﷺ في سنته وأجمعت الأمة على تحريمها الخمر، قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡخَمۡرُ وَٱلۡمَيۡسِرُ وَٱلۡأَنصَابُ وَٱلۡأَزۡلَٰمُ رِجۡسٞ مِّنۡ عَمَلِ ٱلشَّيۡطَٰنِ فَٱجۡتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ﴾ [سورة المائدة، الآية: (90)].

وعن أم سلمة -رضي الله عنها- قالت: "نهى رسول الله ﷺ عن كل مسكر ومفتر"[107].

وعن عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- أن النبي ﷺ قال: "لعن الله الخمر وشاربها وساقيها، وبائعها، ومبتاعها، وعاصرها، ومعتصرها، وحاملها، والمحمولة إليه"[108].

سابعًا: جاء الإسلام بمحاربة كل ما تنفر منه العقول وتنكره من الخرافات والأوهام، كالتطير، والتشاؤم بصفر ونحوه، واعتقاد التأثير في العدوى، والأنواء وغيرها، كما حرم إتيان الكهان[109] والمنجمين[110] والعرافين[111]، وغيرهم من أدعياء علم الغيب، وحرم تعليق التمائم وغيرها من الحروز مما يخالف شرع الله عز وجل ويقدح في التوحيد ويقود إلى الشرك ويستبعد العقول ويلعب بها.

فعن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: "لا عدوى ولا طيرة[112]، ولا هامة[113]، ولا صفر[114]،..."[115].
وفي رواية[116]: "ولا نوء"[117].

وعن جابر: "لا عدوى ولا غول[118] ولا صفر"[119].

وعن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: قال رسول الله ﷺ "من اقتبس علمًا من النجوم، اقتبس شعبة من السحر، زاد ما زاد"[120]. والمراد: النهي عن اعتقاد أن للنجوم في سيرها، واجتماعها، وتفرقها - تأثيرًا على الحوادث الأرضية، وهو ما يسمى بعلم التأثير.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى-: "صناعة التنجيم التي مضمونها الأحكام والتأثير وهو الاستدلال على الحوادث الأرضية بالأحوال الفلكية والتمزيج بين القوى الفلكية والقوابل الأرضية صناعة محرمة بالكتاب والسنة وإجماع الأمة، بل هي محرمة على لسان جميع المرسلين في جميع الملل" [121].

وعن عبد الله بن مسعود ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "إن الرقى[122] والتمائم[123] والتولة[124] شرك)[125].

وقد أخبر الرسول ﷺ أن نسبة الحوادث إلى الكواكب كفر وجحد لنعمة الله كما ورد في الحديث القدسي: "أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر، فأما من قال: مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي وكافر بالكوكب، وأما من قال: مطرنا بنوء كذا وكذا، فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب"[126].

هذا، مع أمر الشارع العبد بالأخذ بالأسباب، وهو من تمام التوكل؛ لأن ترك الأخذ بالأسباب والتوكل على الله عجز وتفريط وإضاعة، والإعراض عن الأسباب المأمور بها قدح في الشرع، قال ﷺ: "المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف، وفي كل خير، احرص على ما ينفعك، واستعن بالله ولا تعجز، وإن أصابك شيء فلا تقل: لو إني فعلت كان كذا وكذا، ولكن قل: قدر الله وما شاء فعل، فإن لو تفتح عمل الشيطان"[127]. فهذه وغيرها دليل على تكريم الإسلام للعقل والاستقامة به"[128]

وقد ضرب شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- مثلًا لطيفًا، فيه بيان لمنزلة العقل من الشرع، وذلك أثناء رده على القائلين بتقديم العقل على الشرع عند التعارض، حيث مثّل العقل في دلالته على صدق الشرع وصحته بالعامي الذي علم عين المفتي، ودل غيره عليه، وبين له أنه عالم ومفت، فإن دلالة هذا العامي على المفتي وتعريفه به لا توجب له أن يقدم قوله عليه إذا اختلف معه، بل لا يحق لهذا العامي أن يخالف حكم المفتي العالم، أو يعارض اجتهاده، ولا أن يقول لمن دله عليه من المستفتين: أنا الأصل في علمكم به، وأنه مفت وعالم، فيجب عليكم أن تأخذوا بقولي وتطرحوا قوله؛ لأنكم لو أخذتم بقوله المعارض لقولي قَدَحتم في الأصل الذي به علمتم أنه مفتٍ وعالم.

وجوابهم له أن يقولوا: أنت أيها العامي لما شهدت بأن هذا مفتٍ وعالم، ودللتنا عليه، شهدت بوجوب تقليده من دونك، وأخذنا بشهادتك له بالعلم والفتوى، واعتمادنا عليها لا يستلزم أن نوافقك في أحكامك واجتهاداتك المبنية على غير علم، وخطؤك وجهلك فيما خالفت فيه هذا العالم لا يستلزم القدح في علمك بأنه عالم ومفت، وشهادتك بذلك.

فإذا كان هذا هو شأن العامي مع المفتي في وجوب تقديم حكم المفتي على حكمه، مع كون المفتي يجوز عليه الخطأ، فكيف يكون شأن العقل مع الشرع، وهو يعلم أنَّ مبلّغه عن الله تعالى معصوم، لا يجوز عليه الخطأ، فتقديم قول المعصوم على ما يخالفه من الاستدلال العقلي أولى من تقديم المستفتي لقول المفتي، على قول مخالفه العامي الذي دلّ عليه[129].

ويقول الإمام أبو المظفر السمعاني[130] –رحمه الله تعالى- في كتابه الانتصار لأهل الحديث مبينًا مكانة العقل في الشرع -كما نقل عنه قوام السنة-: " إن الله تعالى أسس دينه وبناه على الاتباع، وجعل إدراكه وقبوله بالعقل، فمن الدين معقول وغير معقول، والاتباع في جميعه واجب، ومن أهل السنة من قال: إن الله لا يعرف بالعقل، ولا يعرف مع عدم العقل، ومعنى هذا أن الله تعالى هو الذي يعرف العبد ذاته، فيعرف الله بالله لا بغيره، لقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [سورة القصص، الآية: (56)]، ولم يقل: ولكن العقل... وقد ثبت أن النبي ﷺ قال: "والله لو لا الله ما اهتدينا"[131]، فهذه الدلائل دلت على أن الله تعالى هو المعرِّف، إلا أنه يعرف العبد نفسه مع وجود العقل؛ لأنه سبب الإدراك والتمييز، لا مع عدمه؛ لأن الله تعالى قال: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [سورة الروم، الآية: (24)]، والله تعالى يعطي العبد المعرفة بهدايته، إلا أنه لا يحصل ذلك مع فقد العقل، ونظير هذا أن الولد لا يكون مع فقد الوطء، ولا يكون بالوطء، بل يكون بإنشاء الله تعالى وخلقه" إلى قوله: " واعلم أن فصل ما بيننا وبين المبتدعة هو مسألة العقل، فإنهم أسسوا دينهم على المعقول، وجعلوا الاتباع والمأثور تبعًا للمعقول، وأما أهل السنة فقالوا: الأصل في الدين الاتباع، والمعقول تبع، ولو كان أساس الدين على المعقول لاستغنى الخلق عن الوحي، وعن الأنبياء -صلوات الله عليهم-، ولبطل معنى الأمر والنهي، ولقال من شاء ما شاء، ولو كان الدين بُني على المعقول، لجاز للمؤمنين ألا يقبلوا شيئًا حتى يعقلوا..." [132].

والسلف -رحمهم الله تعالى- استعملوا الأقيسة العقلية والدلائل اليقينية، ولم ينكروها بإطلاق ولم يطعنوا في جنسها، وإنما أنكروا منها ما كان مخالفاً للشرع من الأقيسة العقلية التي كان

يسلكها أهل الكلام ويبطلون بها ما جاء في الكتاب والسنة بحجة أن معانيها تخالف القواطع العقلية والدلائل البرهانية فحرفوا معاني النصوص الشرعية وحرفوا إلى ما زعموه من تلك الأدلة العقلية التي هي في الحقيقة خيالات وأوهام شيطانية وجعلوها قواطع يقينية، هذا هو الذي حذر منه السلف.

والخلاصة: أن السلف قالوا: إن صحيح المنقول لا يعارض صريح المعقول، وأن العقل لا يستقل بنفسه بالإرشاد وإنما هو تابع للشرع.

والمؤمن يعلم يقينًا أن كل ما ثبت بالنصوص الشرعية فلا بد أن يكون حقًا وإن لم يعقله من كل وجه؛ لأن هذا هو مقتضى التسليم بصدق النبي ﷺ وعصمته في التبليغ، ولا يمكن الإيمان بذلك مع الشك في شيء مما جاء به من عند الله سبحانه وتعالى.

المبحث السادس: الرد على من زعم التعارض بين العقل والشرع

الرد هنا على الفرق الكلامية والعقلانية التي أفرطت في تقديم العقل والاستدلال به، وجعلته حكمًا على الشرع، وأما أهل التفريط ممن يسمون بأهل الكشف من الباطنية وغلاة الصوفية وأهل التفويض في القديم والحديث، من عطلوا العقل واعتمدوا على الكشف والذوق والإلهام فهناك بحث آخر في الرد عليهم وبيان فساد قولهم في غير هذا الموضع.

فالسلف -رحمهم الله تعالى- يقدمون الشرع على العقل ويرون أن الشرع هو المقدم وكل ما خالف الشرع فهو وهم وخيال، لأن كل ما ثبت وصح في الشرع لا يمكن أن يوجد فيه خطأ بخلاف ما انتهجته عقول الناس فهو عرضة للخطأ والجهل والهوى وغير ذلك من العوارض التي ترد على عقل الإنسان الضعيف القاصر، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى-: " ولهذا لا يوجد في كلام أحد من السلف أنه عارض القرآن بعقل ورأي وقياس، ولا بذوق ووجد ومكاشفة، ولا قال قط قد تعارض في هذا العقل والنقل فضلًا عن أن يقول: فيجب تقديم العقل على النقل" [133].

ومن القواعد المقررة المشهورة: "العقل الصريح لا يخالف النقل الصحيح"[134].

وإذا حدث بعد ذلك تعارض في الظاهر بين العقل والسمع فلا بد عندها من البحث عن سبب التعارض، فقد يتعارض فهم الإنسان لقضية من قضايا الوحي وتشريعاته، ومدركات العقل واستقراءاته بشأن تلك القضية، وهذا التعارض هو جزء من طبيعة محدودية عقل الإنسان، وإذا كان منطوق الوحي في أي أمر لا بد أن يمثل الحق في شأن ذلك الأمر، فإن الإدراك العقلي السليم لا بد أن يؤيد منطوق الوحي، ويمثّل الحقيقة في شأن ذلك الأمر، والعقل الذي يهتدي بنور الوحي هو العقل الذي لم يغلب عليه الوهم والخيال، وأما العقل الذي يعارض الوحي فهو العقل الذي غلبت عليه الأهواء، وكان مصدر التلقي عنده يتمثل في الأفكار المنحرفة والضلالات الفاسدة التي أوحت بها عقول الشياطين من الجن والإنس.

ولذلك ففي حالة تعارض الفهم والإدراك، يجب على المسلم تدبر النصوص والتدقيق في الغايات والمقاصد الإسلامية الكبرى، التي تتعلق بها المصلحة في ذلك الأمر، حتى يتم الاهتداء إلى وجه الحق والحقيقة في الأمر، فإما أن يصحح فهم منطوق الوحي في الأمر، أو يتم تصحيح وجه إدراك الحقيقة العقلية فيه.

وقد ذكر ابن قتيبة[135] -رحمه الله تعالى- أن أهل الكلام مع زعمهم المعرفة والقياس والدقة والإتقان هم أكثر الناس اختلافًا، فقال: "وقد كان يجب – مع ما يدعونه من معرفة القياس، وإعداد آلات النظر- أن لا يختلفوا كما لا يختلف الحساب، والمساح، والمهندسون؛ لأن آلاتهم لا تدل إلا على عدد واحد وإلا على شكل واحد، وكما لا يختلف حذاق الأطباء في الماء وفي نبض العروق؛ لأن الأوائل قد وقفوهم من ذلك على أمر واحد فما بالهم أكثر الناس اختلافاً لا يجتمع اثنان من رؤسائهم على أمر واحد في الدين"[136].

كما بين الحافظ ابن القيم -رحمه الله تعالى- أن الذين قدموا العقل على الوحي عند ظن التعارض جاهلون بحكم العقل ومقتضى الوحي، فقال: " والذين زعموا من قاصري العقل والسمع أن العقل يجب تقديمه على السمع عند تعارضهما إنما أتوا من جهلهم بحكم العقل ومقتضى

السمع، فظنوا ما ليس بمعقول معقولاً، وهو في الحقيقة شبهات تُوهم أنه عقل صريح، وليست كذلك، أو من جهلهم بالسمع، إما نسبتهم إلى الرسول ﷺ ما لم يرده بقوله، وإما لعدم تفريقهم بين ما لا يدرك بالعقول وبين ما تدرك استحالته بالعقول" [137].

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى-: " إن الرسل لا يخبرون بمحالات العقول، بل بمحارات[138] العقول، فلا يخبرون بما يعلم العقل انتفاءه، بل يخبرون بما يعجز العقل عن معرفته"[139].

ويقول العلامة الشوكاني: "ومِن العجبِ العجيبِ والنَّبَإِ الغريب أنَّ تلك العباراتِ الصادرةَ عن جماعةٍ مِن أهلِ الكلامِ، التي جَعَلَها مَن بعدَهم أصولاً لا مُسْتَنَدَ لها إلا مجردَ الدعوى على العقلِ، والفِرْيَةِ على الفطرة، وكلُّ فردٍ مِن أفرادِها قد تنازَعَتْ فيهِ عقولُهم، وتخالَفَتْ عندَه إدراكاتُهم، فهذا يقول حكمُ العقلِ في هذا الكلامِ كذا، وهذا يقولُ: حكمُ العقلِ في هذا كذا، ثم يأتي بعدَهم من يجعلُ ذلك الذي يعقلُه من تقلَّدَه ويقتدي به، أصلاً يرجِعُ إليهِ ومِعْياراً لكلامِ الله تعالى، وكلامِ رسولِه ﷺ، يَقْبَلُ منهما ما وافَقَهُ، ويَرُدُّ ما خالَفَهُ.

وأغربُ مِن هذا وأعجبُ وأشنعُ وأفظعُ أنَّهم بعدَ أنْ جعلوا هذه التعقُّلاتِ التي تَعَقَّلوها على اختلافِهم فيها وتناقضِهم في معقولاتِها أصولاً تُرَدُّ إليها أدِلَّةُ الكتابِ والسنةِ؛ جعلوها مِعْياراً لصفاتِ الربِّ تعالى، فما تَعَقَّلَهُ هذا مِن صفاتِ الله قالَ بهِ جزماً، وما تعقَّلَهُ خصمُهُ منها قَطَعَ بهِ، فأَثبتوا لله تعالى الشيءَ ونقيضَه اسْتِدْلالاً بما حَكَمَتْ بهِ عقولُهم الفاسدةُ، وتناقَضَتْ في شأنِهِ، ولم يَلْتَفِتوا إلى ما وَصَفَ اللهُ بهِ نفسَهُ، أو وَصَفَهُ بهِ رسولُهُ ﷺ، بل إنْ وجدوا ذلك مُوافقاً لما تَعَقَّلوا جعلوه مؤيِّداً له ومقوِّياً، وقالوا: قد وَرَدَ دليلُ السَّمْعِ مُطابقاً لدليل العقل! وإن وجَدُوهُ مُخالفاً لما تَعَقَّلوهُ جعلوهُ وارِداً على خِلافِ الأصلِ، ومُتَشابِهاً، وغيرَ مَعقولِ المعنى، ولا ظاهر الدِّلالةِ!"[140].

وأما المتكلمون -وعلى رأسهم الرازي[141]- فقالوا: " إن البراهين العقلية إذا صارت معارضة بالظواهر النقلية تقدم الدلائل العقلية أو تؤول الدلائل النقلية لتتفق مع الدلائل العقلية، وفي هذا يقول الرازي: (اعلم أن الدلائل العقلية إذا قامت على ثبوت شيء ثم وجدنا أدلة نقلية يشعر ظاهرها

بخلاف ذلك، فهناك لا يخلو الحال من أحد أمور أربعة:

1- إما أن يصدق مقتضى العقل والنقل، فيلزم تصديق النقيضين، وهو محال.

2- وإما أن نبطلهما، فيلزم تكذيب النقيضين، وهو محال.

3- وإما أن تكذب الظواهر النقلية وتصدق الظواهر العقلية.

4- وإما أن تصدق الظواهر النقلية وتكذب الظواهر العقلية، وذلك باطل؛ لأنه لا يمكننا أن نعرف صحة الظواهر النقلية إلا إذا عرفنا بالدلائل العقلية إثبات الصانع وصفاته وكيفية دلالة المعجزة على صدق الرسول صلى الله عليه وسلم وظهور المعجزات على يد محمد صلى الله عليه وسلم، ولو صار القدح في الدلائل العقلية القطعية صار العقل متهمًا، غير مقبول القول، ولو كان كذلك لخرج عن أن يكون مقبول القول في هذه الأصول، وإذا لم تثبت هذه الأصول خرجت الدلائل النقلية عن كونها مفيدة، فثبت أن القدح في العقل لتصحيح النقل يفضي إلى القدح في العقل والنقل معًا وإنه باطل.

ولما بطلت الأقسام الأربعة لم يبق إلا أن يقطع بمقتضى الدلائل العقلية القاطعة بأن هذه الدلائل النقلية: إما أن يقال إنها غير صحيحة، أو يقال: إنها صحيحة، إلا أن المراد منها غير ظواهرها.

ثم إذا جوزنا التأويل اشتغلنا على سبيل التبرع بذكر تلك التأويلات على التفصيل، وإن لم نجوز التأويل فوضنا العلم إلى الله تعالى، فهذا هو القانون الكلي المرجوع إليه في جميع المتشابهات، وبالله التوفيق" [142].

وما ذكره الرازي ذكره غيره من أهل الكلام ممن سبقه، كالإيجيء [143]، والجويني[144]، والقاضي عبد الجبار[145]، والغزالي[146]، وغيرهم من أهل الكلام الذين قدموا العقل على النقل ، وقد ردّ عليهم أهل السنة والجماعة وبينوا بطلان ما ذهبوا إليه، وما يترتب عليه من رد لنصوص الكتاب والسنة وما يلزم منه من لوازم فاسدة وخاصة ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم –رحمهما الله تعالى-، فقد ردا على الرازي وغيره ممن يزعم التعارض بين العقل والنقل من أهل الكلام من وجوه

عديدة، منها:

أ- أن قوله: "إذا تعارض العقل والنقل" إما أن يريد به القطعيين، فلا نسلم إمكان التعارض حينئذٍ، وإما أن يريد به الظنيين، فالمقدم هو الراجح مطلقًا، وإما أن يريد به ما أحدهما قطعي، فالقطعي هو المقدم مطلقًا، وإذا قدر أن العقلي هو القطعي كان تقديمه لكونه قطعيًا، لا لكونه عقليًا، فعُلم أن تقديم العقلي مطلقًا خطأ، كما أن جعل جهة الترجيح كونه عقليًا خطأ)[147].

"فالقطعيان لا يمكن تعارضهما؛ لأن الدليل القطعي هو الذي يستلزم مدلوله قطعًا، فلو تعارضا لزم الجمع بين النقيضين، وهذا لا يشك فيه أحد من العقلاء" [148].

وعلى هذا فإن الإصرار على وقوع التعارض بين العقل والنقل بيّن الخطأ، فلا الشرع يقبله، ولا العقل يؤيده، ومن هنا فإن الذين قالوا بوقوع التعارض تعسّفوا في تأويل النصوص، لكي توافق ما زعموه عقلًا صريحًا.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى-: " ما علم بصريح العقل لا يتصور أن يعارضه الشرع البتة، بل المنقول الصحيح لا يعارضه معقول صريح قط، وقد تأملت في عامة ما تنازع الناس فيه، فوجدت ما خالف النصوص الصحيحة الصريحة شبهات فاسدة يعلم بالعقل بطلانها، بل يعلم بالعقل ثبوت نقيضها الموافق للشرع" [149].

ب- وأما دعوى أن العقل أصل النقل، وتقديم النقل يلزم الطعن في العقل، فقد أجاب شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- عن ذلك بقوله: " إن هذا غير مسلم، وذلك لأن القول بأن العقل أصل النقل، إما أن يراد به أنه أصل في ثبوته في نفس الأمر، أو أصل في علمنا بصحته. والأول لا يقوله عاقل، فإن ما هو ثابت في نفس الأمر بالسمع أو بغيره هو ثابت، سواء علمنا بالعقل أو بغير العقل ثبوته، أو لم نعلم ثبوته لا بعقل ولا بغيره؛ إذ عدم العلم ليس علمًا بالعدم، وعدم علمنا بالحقائق لا ينفي ثبوتها في أنفسها.

فما أخبر به الصادق المصدوق ﷺ هو ثابت في نفس الأمر، سواء علمنا صدقه أو لم نعلمه، ومن أرسله الله تعالى إلى الناس فهو رسوله، سواء علم الناس أنه رسول أو لم يعلموا، وما أخبر به فهو حق، وإن لم يصدقه الناس، وما أمر به عن الله فالله أمر به وإن لم يطعه الناس، فثبوت الرسالة في نفسها، وثبوت صدق الرسول، وثبوت ما أخبر به في نفس الأمر، ليس موقوفًا على عقولنا، أو على الأدلة التي نعلمها بعقولنا، وهذا كما أن وجوب الرب تعالى، وما يستحقه من الأسماء والصفات ثابت في نفس الأمر، سواء علمناه أو لم نعلمه.

فتبين بذلك أن العقل ليس أصلًا لثبوت الشرع في نفسه، ولا معطيًا له صفة لم تكن له، ولا مفيدًا له صفة كمال؛ إذ العلم مطابق للمعلوم المستغني عن العلم تابع له، ليس مؤثرًا فيه" (150).

"وإن أريد أن العقل أصل في معرفتنا بالسمع ودليل لنا على صحته، فيقال لمدّعيه: أتعني بالعقل هنا: الغريزة التي فينا، أم العلوم التي استفدناها بتلك الغريزة؟

أما الأول فلم يُرده، ويمتنع أن يرده؛ لأن تلك الغريزة ليست علمًا يتصور أن يعارض النقل، وهي شرط في كل علم عقلي أو سمعي كالحياة، وما كان شرطًا في الشيء امتنع أن يكون منافيًا له، فالحياة والغريزة شرط في كل العلوم: سمعها وعقلها، فامتنع أن تكون منافية لها، وهي أيضًا شرط في الاعتقاد الحاصل بالاستدلال، وإن لم تكن علمًا، فيمتنع أن تكون منافية له ومعارضة له.

وإن أريد بالعقل الذي هو دليل السمع وأصله المعرفة الحاصلة بالعقل، فيقال: من المعلوم أن ليس كل ما يعرف بالعقل يكون أصلًا للسمع ودليلًا على صحته، فإن المعارف العقلية أكثر من أن تحصر، والعلم بالسمع غايته أن يتوقف على ما به يُعلم صدق الرسول ﷺ.

وليس كل العلوم العقلية يعلم بها صدق الرسول ﷺ، بل ذلك يعلم بما يُعلم به أن الله تعالى أرسله، مثل إثبات الصانع، وتصديقه للرسول بالآيات وأمثال ذلك.

وإذا كان كذلك لم تكن جميع المعقولات أصلًا للنقل، لا بمعنى توقف العلم بالسمع عليها، ولا بمعنى الدلالة على صحته، ولا بغير ذلك.

وحينئذٍ فإن كان المعارض للسمع من المعقولات ما لا يتوقف العلم بصحة السمع عليه، لم يكن قدحًا في أصل السمع، وهذا بيّن واضح، وليس القدح في بعض العقليات قدحًا في جميعها، كما أنه ليس القدح في بعض السمعيات قدحًا في جميعها، ولا يلزم من صحة بعض العقليات صحة جميعها، كما لا يلزم من صحة بعض السمعيات صحة جميعها.

وحينئذٍ فلا يلزم من صحة المعقولات التي تُبنى عليها معرفتنا بالسمع صحة غيرها من المعقولات، ولا من فساد هذه فساد تلك، فضلًا عن صحة العقليات المناقضة للسمع" [151].

وبهذا يتبين لنا أن مهمة العقل هي تلقي الوحي وتدبره والعمل به، وجعله منهجًا يسير به الإنسان في حياته كلها حتى ينال السعادة وتحصل له النجاة.

جـ- العقل إما أن يكون عالماً بصدق الرسول وثبوت ما أخبر به في نفس الأمر، وإما أن لا يكون عالمًا بذلك.

فإن لم يكن عالمًا -بصدق الرسول- امتنع التعارض عنده إذا كان المعقول معلومًا له، لأن المعلوم لا يعارضه المجهول، وإن لم يكن المعقول معلومًا له لم يتعارض مجهولان.

وإن كان عالمًا بصدق الرسول امتنع -مع هذا- أن لا يعلم ثبوت ما أخبر به في نفس الأمر، غايته أن يقول: هذا لم يخبر به، والكلام ليس هو فيما لم يخبر به، بل إذا علم أن الرسول أخبر بكذا، فهل يمكنه -مع علمه بصدقه فيما أخبر وعلمه أنه أخبر بكذا- أن يدفع عن نفسه علمه بثبوت المُخْتَبر، أم يكون علمه بثبوت مُخْبَره لازمًا له لزومًا ضروريًا، كما تلزم سائر العلوم لزومًا ضروريًا لمقدماتها؟[152].

وإذا كان كذلك استحال أن يقع عنده دليل يعارض ما أخبر به، ويكون ذلك المعارض واجب التقديم[153].

د- إذا تعارض الشرع والعقل وجب تقديم الشرع، لأن العقل مصدق للشرع في كل ما أخبر به، والشرع لم يُصدق العقل في كل ما أخبر به، ولا العلم بصدقه موقوف على كل ما يخبر به العقل...،

كما قال بعضهم: يكفيك من العقل أن يُعلمك صدق الرسول ومعاني كلامه. وقال بعضهم: العقل متولٍ، ولّى الرسول ثم عزل نفسه، ولأن العقل دلّ على أن الرسول ﷺ يجب تصديقه فيما أخبر، وطاعته فيما أمر)[154]. ولأن العقل يدل على صدق الرسول دلالة عامة، ولأن العقل يغلط كما يغلط الحس، وأكثر من غلطه بكثير، فإذا كان حكم الحس من أقوى الأحكام ويعرض فيه من الغلط ما يعرض، فما الظن بالعقل؟![155].

هـ- تقديم المعقول على الأدلة الشرعية ممتنع متناقض، وأما تقديم الأدلة الشرعية فهو ممكن ومؤتلف، فوجب الثاني دون الأول، وذلك لأن كون الشيء معلومًا بالعقل، أو غير معلوم بالعقل، ليس هو صفة لازمة لشيء من الأشياء بل هو من الأمور النسبية الإضافية، فإن زيدًا قد يعلم بعقله ما لا يعلمه بكر بعقله، وقد يعلم الإنسان في حال بعقله ما يجهله في وقت آخر.

والمسائل التي يقال: إنه قد تعارض فيها العقل والشرع، جميعها اضطرب فيها العقلاء، ولم يتفقوا فيها على أن موجب العقل كذا، بل كل من العقلاء يقول: إن العقل أثبت، أو أوجب، أو سوّغ، ما يقول الآخر: إن العقل نفاه، أو أحاله، أو منع منه، بل قد آل الأمر بينهم إلى التنازع فيما يقولون إنه من العلوم الضرورية، فيقول هذا: نحن نعلم بالضرورة العقلية، ما يقول الآخر: إنه غير معلوم بالضرورة العقلية، كما يقول أكثر العقلاء: نحن نعلم بالضرورة العقلية امتناع رؤية مرئي من غير معاينة ومقابلة، ويقول طائفة من العقلاء: إن ذلك ممكن... إلخ.

فلو قيل بتقديم العقل على الشرع -وليست العقول شيئًا واحدًا بينًا بنفسه، ولا عليه دليل معلوم للناس، بل فيها هذا الاختلاف والاضطراب- لوجب أن يحال الناس على شيء لا سبيل إلى ثبوته ومعرفته، ولا اتفاق للناس عليه.

وأما الشرع في نفسه فهو قول الصادق، وهذه صفة لازمة له، لا تختلف باختلاف الناس، والعلم بذلك ممكن، وردّ الناس إليه ممكن، ولهذا جاء التنزيل برد الناس عند التنازع إلى الكتاب والسنة، كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي

شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [سورة النساء، الآية: (59)] فأمر الله تعالى المؤمنين عند التنازع بالرد إلى الله والرسول، وهذا يوجب تقديم السمع، وهذا هو الواجب، إذ لو ردوا إلى غير ذلك -من عقول الرجال وآرائهم ومقاييسهم وبراهينهم- لم يزدهم هذا الرد إلا اختلافًا واضطرابًا، وشكًا وارتيابًا.

ولذلك قال تعالى: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِ﴾ [سورة البقرة، الآية: (213)] فأنزل الله الكتاب حاكمًا بين الناس فيما اختلفوا فيه؛ إذ لا يمكن الحكم بين الناس في موارد النزاع والاختلاف على الإطلاق إلا بكتاب منزل من السماء، ولا ريب أن بعض الناس قد يعلم بعقله ما لا يعلمه غيره، وإن لم يمكنه بيان ذلك لغيره، ولكن ما عُلم بصريح العقل لا يتصور أن يعارضه الشرع البتة، بل المنقول الصحيح لا يعارضه معقول صريح قط.

وقد تأملت ذلك في عامة ما تنازع الناس فيه، فوجدت ما خالف النصوص الصحيحة الصريحة شبهات فاسدة يُعلم بالعقل بطلانها، بل يُعلم بالعقل ثبوت نقيضها الموافق للشرع.

وهذا تأملته في مسائل الأصول في الكتاب كمسائل التوحيد والصفات، ومسائل القدر، والنبوات، والمعاد وغير ذلك، ووجدت ما يُعلم بصريح العقل لم يخالفه سمع قط، بل السمع الذي يُقال إنه خالفه: إما حديث موضوع، أو دلالة ضعيفة، فلا يصلح أن يكون دليلًا لو تجرد عن معارضة العقل، فكيف إذا خالفه صريح المعقول؟.

ونحن نعلم أن الرسل لا يخبرون بمحالات العقول، بل بمحارات العقول، فلا يخبرون بما يعلم العقل انتفاءه، بل يخبرون بما يعجز العقل عن معرفته[156].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى-: "والعقل الصريح دائمًا موافق للرسول ﷺ لا يخالفه قط، فإن الميزان مع الكتاب، والله أنزل الكتاب بالحق والميزان، لكن قد تقتصر عقول الناس عن معرفة تفصيل ما جاء به، فيأتيهم الرسول ﷺ بما عجزوا عن معرفته وحاروا فيه، لا بما يعلمون

بعقولهم بطلانه، فالرسل صلوات الله وسلامه عليهم تخبر بمحارات العقول، لا تخبر بمحالات العقول، فهذا سبيل الهدى والسُّنَّة والعلم"[157].

و- المسائل التي يقال: إنه قد تعارض فيها العقل والسمع، ليست من المسائل البينة المعروفة بصريح العقل، كمسائل الحساب والهندسة والطبيعيات الظاهرة، والإلهيات البينة ونحو ذلك، بل لم ينقل أحد بإسناد صحيح عن نبينا ﷺ شيئًا من هذا الجنس، ولا في القرآن شيء من هذا الجنس، ولا يوجد ذلك إلا في الأحاديث المكذوبة والموضوعة التي يعلم أهل النقل أنها كذب، أوفي دلالة ضعيفة غلط المستدل بها على الشرع.

فلا يُعلم حديث واحد يخالف العقل أو السمع الصحيح إلا وهو عند أهل العلم ضعيف، بل موضوع، لا يُعلم حديث صحيح عن النبي ﷺ في الأمر والنهي أجمع المسلمون على تركه، إلا أن يكون له حديث صحيح يدل على أنه منسوخ، ولا يُعلم عن النبي ﷺ حديث صحيح أجمع المسلمون على نقيضه، فضلًا عن أن يكون نقيضه معلومًا بالعقل الصريح البيّن لعامة العقلاء، فإن ما يُعلم بالعقل الصريح البيّن أظهر مما لا يُعلم إلا بالإجماع ونحوه من الأدلة السمعية.

فإذا لم يوجد في الأحاديث الصحيحة ما يُعلم نقيضه بالأدلة الخفية كالإجماع ونحوه، فإن لا يكون فيها ما يُعلم نقيضه بالعقل الصريح الظاهر أولى وأحرى، ولكن عامة موارد التعارض هي من الأمور الخفية المشتبهة التي يحار فيها كثير من العقلاء، كمسائل أسماء الله وصفاته وأفعاله، وما بعد الموت من الثواب والعقاب، والجنة والنار، والعرش والكرسي، وعامة ذلك من أنباء الغيب التي تقصر عقول أكثر العقلاء عن تحقيق معرفتها بمجرد رأيهم، ولهذا كان عامة الخائضين فيها بمجرد رأيهم إما متنازعين، وإما حيارى متهوكين، وغالبهم يرى أن إمامه أحذق في ذلك منه [158].

ويجمل شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- القول في ذلك فيقول: "ففي الجملة: النصوص الثابتة في الكتاب والسنة لا يعارضها معقول بيّن قط، ولا يعارضها إلا ما فيه اشتباه واضطراب، وما علم أنه حق، لا يعارضه ما فيه اضطراب واشتباه لم يُعلم أنه حق.

بل نقل قولًا عامًا كليًا: إن النصوص الثابتة عن الرسول ﷺ لم يعارضها قط صريح معقول، فضلًا عن أن يكون مقدمًا عليها، وإنما الذي يعارضها شبه وخيالات، مبناها على معانٍ متشابهة، وألفاظ مجملة، فمتى وقع الاستفسار والبيان، ظهر أن ما عارضها شبه سوفسطائية[159]، لا براهين عقلية"[160].

ز- وقد عارض شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- دليل القائلين بوجوب تقديم العقل على النقل عند التعارض مبينًا وجوب القول بنقيض ما ادعوه فقال: " إذا تعارض العقل والنقل وجب تقديم العقل، لأن الجمع بين المدلولين، جمع بين النقيضين، ورفعهما رفع للنقيضين، وتقديم العقل ممتنع، لأن العقل قد دلّ على صحة السمع، ووجوب قبول ما أخبر به الرسول ﷺ، فلو أبطلنا النقل لكُنا قد أبطلنا دلالة العقل، وإذا أبطلنا دلالة العقل لم يصلح أن يكون معارضًا للنقل، لأن ما ليس بدليل لا يصلح لمعارضة شيء من الأشياء، فكان تقديم العقل موجبًا عدم تقديمه، فلا يجوز تقديمه.

وهذا بيّن واضح، فإن العقل هو الذي دل على صدق السمع وصحته، وأن خبره مطابق لمخبره، فإن جاز أن تكون هذه الدلالة باطلة لبطلان النقل لزم أن لا يكون العقل دليلًا صحيحًا، وإذا لم يكن دليلًا صحيحًا لم يجز أن يتبع بحال، فضلًا عن أن يقدّم، فصار تقديم العقل على النقل قدحًا في العقل بانتفاء لوازمه ومدلوله، وإذا كان تقديمه على النقل يستلزم القدح فيه، والقدح فيه يمنع دلالته، والقدح في دلالته يقدح في معارضته، كان تقديمه عند المعارضة مبطلًا للمعارضة، فامتنع تقديمه على النقل، وهو المطلوب.

وأما تقديم النقل عليه فلا يستلزم فساد النقل في نفسه، ومما يوضح هذا أن يقال:

معارضة النقل لما دلّ العقل على أنه حق دليلٌ على تناقض دلالته، وذلك يوجب فسادها، وأما السمع فلم يُعلم فساد دلالته ولا تعارضها في نفسها، وإن لم يُعلم صحتها، وإذا تعارض دليلان، أحدهما علمنا فساده، والآخر لم نعلم فساده، كان تقديم ما لم يعلم فساده أقرب إلى الصواب من تقديم ما يعلم فساده، كالشاهد الذي علم أنه يصدق ويكذب، والشاهد المجهول الذي لم يعلم

كذبه، فإن تقديم قول الفاسق المعلوم كذبه على قول المجهول الذي لم يُعلم كذبه لا يجوز، فكيف إذا كان الشاهد هو الذي شهد بأنه قد كذب في بعض شهاداته؟!.

والعقل إذا صدق السمع في كل ما يخبر به ثم قال: إنه أخبر بخلاف الحق، كان هو قد شهد للسمع بأنه يجب قبوله، وشهد له بأنه لا يجب قبوله، وشهد بأن الأدلة السمعية حق، وأن ما أخبر به السمع فهو حق، وشهد بأن ما أخبر به السمع ليس بحق، فكان مثله مثل من شهد لرجل بأنه صادق لا يكذب، وشهد له بأنه قد كذب، فكان هذا قدحًا في شهادته مطلقًا وتزكيته، فلا يجب قبول شهادته الأولى ولا الثانية، فلا يصلح أن يكون معارضًا للسمع بحال.

ولهذا تجد هؤلاء الذين تتعارض عندهم دلالة العقل والسمع في حيرة وشك واضطراب، إذ ليس عندهم معقول صريح سالم عن معارض مقاوم، كما أنهم أيضًا في نفس المعقول الذي يعارضون به السمع في اختلاف وريب واضطراب.

وذلك كله مما يبين أنه ليس في المعقول الصريح ما يمكن أن يكون مقدمًا على ما جاءت به الرسل، وذلك لأن الآيات والبراهين دالة على صدق الرسل، وأنهم لا يقولون على الله إلا الحق، وأنهم معصومون فيما يبلغونه عن الله من الخبر والطلب، لا يجوز أن يستقر في خبرهم عن الله شيء من الخطأ، كما اتفق على ذلك جميع المقرين بالرسل من المسلمين واليهود والنصارى وغيرهم.

فوجب أن جميع ما يخبر به الرسول عن الله صدق وحق، لا يجوز أن يكون في ذلك شيء مناقض لدليل عقلي ولا سمعي، فمتى علم المؤمن بالرسول أنه أخبر بشيء من ذلك جزم جزمًا قاطعًا أنه حق، وأنه لا يجوز في الباطن أن يكون بخلاف ما أخبر به، وأنه يمتنع أن يعارضه دليل قطعي، لا عقلي ولا سمعي، وأن كل ما ظن أنه عارضه من ذلك فإنما هو حجج داحضة، وشبه من جنس شبه السوفسطائية.

وإذا كان العقل العالم بصدق الرسول قد شهد له بذلك، وأنه يمتنع أن يعارض خبره دليل صحيح، كان هذا العقل شاهدًا بأن كل ما خالف خبر الرسول فهو باطل، فيكون هذا العقل والسمع جميعًا شهدا ببطلان العقل المخالف للسمع"[161].

يقول الشاطبي -رحمه الله تعالى-: "أن العقل لما ثبت أنه قاصر الإدراك في علمه، فما ادعى علمه لم يخرج عن تلك الأحكام الشرعية التي زعم أنه أدركها، لإمكان أن يدركها من وجه دون وجه، وعلى حال دون حال، والبرهان على ذلك أحوال أهل الفترات، فإنهم وضعوا أحكاماً على العباد بمقتضى السياسات لا تجد فيها أصلاً منتظماً وقاعدة مطردة على الشرع بعد ما جاء، بل استحسنوا أموراً تجد العقول بعد تنويرها بالشرع تنكرها، وترميها بالجهل والضلال والهتان والحمق، مع الاعتراف بأنهم أدركوا بعقولهم أشياء قد وافقت وجاء الشرع بإقرارها وتصحيحها، ومع أنهم كانوا أهل عقول باهرة وأنظار صافية وتدبيرات لدنياهم غامضة، لكنها بالنسبة إلى ما يصيبوا فيه قليلة فلأجل هذا كله وقع الإعذار والإنذار، وبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين، لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل، ولله الحجة البالغة، والنعمة السابغة.

فالإنسان -وإن زعم في الأمر أنه أدركه وقتله علماً- لا يأتي عليه الزمان إلا وقد عقل فيه ما لم يكن عقل، وأدرك من علمه ما لم يكن أدرك قبل ذلك، كل أحد يشاهد ذلك من نفسه عياناً، ولا يختص ذلك عنده بمعلوم دون معلوم، ولا بذات دون ذات ولا بصفة دون صفة، ولا فعل دون حكم فكيف يصح دعوى الاستقلال في الأحكام الشرعية، وهي نوع من أنواع ما يتعلق به علم العبد؟ لا سبيل له إلى دعوى الاستقلال البتة حتى يستظهر في مسألته بالشرع -إن كانت شرعية- لأن أوصاف الشارع لا تختلف فيها البتة، ولا قصور ولا نقص، بل مبادئها موضوعة على وفق الغايات، وهي من الحكمة"[162].

ح- كون الدليل عقليًا أو سمعيًا ليس هو صفة تقتضي مدحًا ولا ذمًا، ولا صحة ولا فسادًا، بل ذلك يبين الطريق الذي به عُلم، وهو السمع أو العقل، وإن كان السمع لا بد معه من العقل، وكذلك كونه عقليًا أو نقليًا، وأما كونه شرعيًا فلا يقابل بكونه عقليًا، وإنما يقابل بكونه بدعيًا؛ إذ

البدعة تقابل الشرعة، وكونه شرعيًا صفة مدح، وكونه بدعيًا صفة ذم، وما خالف الشرع فهو باطل.

ثم الشرعي قد يكون سمعيًا وقد يكون عقليًا، فإن كون الدليل شرعيًا يراد به كون الشرع أثبته ودل عليه، ويراد به كون الشرع أباحه وأذن فيه، فإذا أريد بالشرع ما أثبته الشرع، فإما أن يكون معلومًا بالعقل أيضاً، ولكن الشرع نبه عليه ودل عليه، فيكون شرعيًا عقليًا.

وهذه كالأدلة التي نبه الله تعالى عليها في كتابه العزيز، من الأمثال المضروبة وغيرها، الدالة على توحيده وصدق رسله، وإثبات صفاته وعلى المعاد، فتلك كلها أدلة عقلية يُعلم صحتها بالعقل، وهي براهين ومقاييس عقلية، وهي مع ذلك شرعية.

وإما أن يكون الدليل الشرعي لا يعلم بمجرد خبر الصادق، فإنه إذا أخبر بما لا يعلم إلا بخبره كان ذلك شرعيًا سمعيًا، وكثير من أهل الكلام يظن أن الأدلة الشرعية منحصرة في خبر الصادق فقط، وأن الكتاب والسنة لا يدلان إلا من هذا الوجه. ولهذا يجعلون أصول الدين نوعين: العقليات، والسمعيات، ويجعلون القسم الأول مما لا يعلم بالكتاب والسنة، وهذا غلط منهم، بل القرآن دل على الأدلة العقلية، وبينها ونبه عليها، وإن كان من الأدلة العقلية ما يُعلم بالعيان ولوازمه، كما قال تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ۗ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾ [سورة فصلت، الآية: (53)].

وأما إذا أريد بالشرعي ما أباحه الشرع وأذن فيه، فيدخل في ذلك ما أخبر به الصادق، وما دل عليه ونبه عليه القرآن، وما دلت عليه وشهدت به الموجودات.

والشارع يحرم الدليل لكونه كذبا في نفسه، مثل أن تكون إحدى مقدماته باطلة، فإنه كذب، والله يحرم الكذب، لا سيما عليه، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَٰقُ ٱلْكِتَٰبِ أَن لَّا يَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ وَدَرَسُوا۟ مَا فِيهِ﴾ [سورة الأعراف، الآية: (169)].

أو يحرمه لكون المتكلم به يتكلم بلا علم، أو لكونه جدالا في الحق بعد ما تبين. وحينئذ فالدليل الشرعي لا يجوز أن يعارضه دليل غير شرعي، ويكون مقدمًا عليه.

وأما الدليل الذي يكون عقليًا أو سمعيًا، من غير أن يكون شرعيًا، فقد يكون راجحًا تارةً، ومرجوحًا أخرى، كما أنه قد يكون دليلًا صحيحًا تارةً، ويكون شبهة فاسدة أخرى، فما جاءت به الرسل عن الله تعالى إخبارًا أو أمرًا لا يجوز أن يعارض بشيء من الأشياء، وأما ما يقوله الناس فقد يعارض بنظيره، إذ قد يكون حقًا تارةً وباطلًا أخرى، وهذا مما لا ريب فيه، لكن من الناس من يُدخل في الأدلة الشرعية ما ليس منها، كما أن منهم من يُخرج منها ما هو داخل فيها، والكلام هنا على جنس الأدلة لا على أعيانها[163].

ي- "إن الذين يعارضون الكتاب والسنة بما يسمونه عقليات: من الكلاميات والفلسفيات ونحو ذلك، إنما يبنون أمرهم في ذلك على أقوال مشتبهة مجملة، تحتمل معاني متعددة، ويكون ما فيها من الاشتباه لفظًا ومعنىً يوجب تناولها لحق وباطل، فما فيها من الحق يقبل ما فيها من الباطل لأجل الاشتباه والالتباس، ثم يعارضون بما فيها من الباطل نصوص الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم"[164].

وبهذا نعلم أن منزلة العقل من النقل إنما هي منزلة الخادم من سيده، أو كما قيل: العقل متولٍّ، ولّى الرسول ثم عزل نفسه؛ لأن العقل دل على أن الرسول ﷺ يجب تصديقه فيما أخبر، وطاعته فيما أمر، فالواجب على العقل التزام ما التزم، والعمل بمقتضى ما علم[165].

وليس المراد أنه عزل نفسه عن العمل كلية، وإنما عزل نفسه عن التسلط على الشرع، وأخذ مكانه اللائق به، وهذا المثل أولى بتعظيم الشرع المعصوم، من قول بعض المتكلمين: "إن العقل مزكٍّ الشرع، ولا يصح أن يأتي الشاهد بتجريح المزكي، ولا بتكذيبه، فإن ذلك إبطال له"[166]؛ فإن هذا موحٍ بكون الشرع مفتقرًا إلى العقل، تابعًا له؛ حيث جُعل العقل أساسًا له. والواقع أنه لم يزكه؛ فزكاؤه ذاتي، وإنما دل عليه، والمزكي لا بد أن يكون أعلى وأوثق، أو مساوياً على الأقل، أو قريبًا، ولا سبيل إلى

ذلك مع الشرع، ولذلك يقول الإمام الذهبي -رحمه الله تعالى-: "إذا رأيت المتكلم المبتدع يقول: "دعنا من الكتاب وأحاديث الآحاد وهات العقل فاعلم أنّه أبو جهل"[167].

والواجب شرعًا وعقلًا ألا يعطى العقل أكبرَ من قدره، ولا تتجاوز به حدوده؛ ولا يقدم على السمع ويحكم فيه، كما هو منهج أهل الكلام والفلسفة، بل لا ينصب العداء بينهما أصلًا. ولا يصح القول بتعارضهما عند التحقيق، فالعقل الصريح لا يعارض النقل الصحيح، بل يوافقه ويشهد له.

كما لا يهمل العقل ولا يقلل من شأنه، فإن هذا تفريط منافٍ لنصوص الشرع، وإنما جنح إليه بعض المتصوفة؛ منافرة منهم لما رأوا ما عليه أهل الكلام والفلسفة، من الإفراط في تحكيم العقل، والغلو في تعظيمه.

هذا على وجه الإجمال هو منهج الكمال والاعتدال والوسطية في الأخذ بأحكام العقل.

وقد مثل بعض العلماء منزلة العقل من الشرع بمنزلة البصر من الشعاع، فإذا فقد الشرع عجز العقل عن أكثر الأمور، عجزْ العين عند فقد الشعاع [168].

والخلاصة من هذا كله أن العقل الصريح السالم من الشبهات والشهوات لا يخالف النقل الصحيح السالم من العلل والقوادح في سنده ومتنه، وسر ذلك أن كلًا منهما من الله، فالعقل خَلْقه، والنقل خبره وأمره، يقول تبارك وتعالى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [سورة الأعراف: الآية: (54)]، فيكف يختلفان؟ قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [سورة النساء: الآية: (82)]

فما أعظم المنة بهذا العقل حين يستنير بنور الإيمان، ويهتدي بهداه، ويعتصم بدلالته، ويحفظ حدوده، فيعمل فيما خلق له وما أعظم البلية بذلك العقل حين يعمل بلا قيد ولا شرط فيتخبط في الظلمات ووساوس شياطين الإنس والجن الذي يوحي بعضهم إلى بعض زخرف القول غرورًا فيكون صاحبه، والعياذ بالله من الضالين.

وبهذا يتبين بطلان ما عليه أهل الكلام من أن العقل مقدم على النقل، وأنه لا حجة لهم في ذلك، لأن العقل أداة بشرية وهبة ربانية للوصول إلى المعرفة وفهم المراد يشرف به صاحبه ويزداد به علمًا وإيمانًا، وأن الحق هو ما عليه السلف أهل السنة والجماعة الذين وفقهم الله عز وجل لجعل العقل أداة يفهم به الكتاب والسنة وليس حكمًا عليها.

فالواجب على كل مسلم ومسلمة الانقياد التام لنصوص الكتاب والسنة والتسليم لها، وأن لا يقدم عليها قول أحد كائنًا من كان، ولا يعارضها بمعقول ولا قياس، ولا وجدان ولا مكاشفة ولا غير ذلك من الأمور.

يقول العلامة السفاريني: "ومن لم يقتف طريقة السلف الصالح لم يربح ولم يغنم، فعلى العاقل أن يتبع طريقة أهل الأثر فإنها أسلم، ودع عنك ما قيل من أن مذهب الخلف أعلم، فإنها من النزعات الفلسفية، والزخارف البدعية، والأحداس النفسية، والوساوس الجهمية والتحذلقات الزندقية، فأين علم زيد وعمرو ممن شاهد الرسول ﷺ وعاين الأمر"[169].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى-: "وقد تأملت ذلك في عامة ما تنازع الناس فيه فوجدت ما خالف النصوص الصحيحة الصريحة شبهات فاسدة يعلم بالعقل بطلانها، بل يعلم بالعقل ثبوت نقيضها الموافق للشرع، وهذا تأملته في مسائل الأصول الكبار كمسائل التوحيد والصفات ومسائل القدر والنبوات والمعاد وغير ذلك ووجدت ما يعلم بصريح العقل لم يخالفه سمع قط"[170].

النتائج:

تتلخص نتائج في هذا البحث فيما يأتي:

1- أن المقصود بالسلف الصحابةُ والتابعون ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

2- أن العقل في اللغة معناه: الحبس والإمساك والمنع، ويرادفه في معناه: اللُّب والفِكر والحِلم والنُّهى والحِجْر والحِجَى.

3- أن العقل في اصطلاح السلف هو غريزة وآلة للتمييز، أما عند المتكلمين فمنهم من قال بأنه

جوهر، ومنهم من جعله صفوة الروح، ومنهم من جعله أقساما، ومنهم من قال بأنه العلوم الضرورية التي يشترك فيها جميع العقلاء.

4- اهتم الإسلام بالعقل حيث وضعه في المكان المناسب له، فلم ينقصه حقه، ولم يرفعه فوق مقامه الذي وضعه الله فيه بل حافظ عليه وحرم كل ما يفسده ويضر به.

5- أن السلف -رحمهم الله تعالى- لم يقدموا العقل على نصوص الوحي، ولم يلغوا عمله بل وقفوا به عند حده الذي حده الله له، فأعملوه في مجاله الصحيح ووقفوا به حيث حدد له أن يقف.

6- أن السلف رحمهم الله تعالى لا ينكرون العقل والتوصل به إلى المعارف والتفكر به في خلق السماوات والأرض والآيات الكونية الكثيرة، ولكنهم لا يسلكون في استعمال العقل الطريقة التي سلكها علماء الكلام في الاستدلال بالعقل والاكتفاء به، وإنما يجعلون العقل أداة لفهم الكتاب والسنة والأخذ بهما.

7- أنه لا تعارض في الإسلام بين النقل الصحيح والعقل الصريح، والأصل الذي يرجع إليه العقل هو الوحي، وهو الميزان الذي تصحح به اختلافات العقل وانحرافاته.

8- أن العقل لا سبيل له في مسائل الغيب فهو لا يدرك الغيبيات ولا كيفياتها، وذلك كصفات الله عز وجل وما يتعلق باليوم الآخر وغير ذلك، وطريق ذلك الأدلة من الكتاب والسنة، والعقل عليه القبول والتسليم والإيمان.

9- رد المتكلمين النصوص الشرعية بالعقل أوجد أثرًا بالغًا في عدم احترام نصوص الكتاب والسنة والانتقاص من شأنها، وكثرة الاختلاف والافتراق.

الهوامش والإحالات:

([1])ابن كثير، تفسير ابن كثير: 366/2.

([2])هي إحدى الفرق المنحرفة عن الطريق المستقيم مؤسسها واصل بن عطاء، وعمرو بن عبيد، وسموا معتزلة؛ لاعتزالهم مجلس الحسن البصري، وقيل: لاعتزالهم منه أهل السنة والجماعة، وقيل: غير ذلك، من عقائدهم:

إثبات الأسماء وإنكار جميع الصفات، ومنها أن صاحب الكبيرة في منزلة بين المنزلتين في الدنيا، وفي الآخرة خالد مخلد في النار. البغدادي، الفرق بين الفرق: 114. السكسكي، البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان: 49.

(3)هم الذين ينتسبون إلى أبي الحسن الأشعري، الذي رجع في آخر حياته إلى معتقد السلف، وفرقة الأشاعرة من الفرق المشهورة المنتشرة في العالم الإسلامي، ومن عقائدهم: نفي الصفات إلا سبعًا، أثبتوها بالعقل، ويقولون إن الإيمان هو التصديق، ومن أشهر علمائهم: الباقلاني والجويني وابن فورك، ومن أشهر كتبهم المتأخرة: المواقف للإيجي. ينظر: الأشعري، مقالات الإسلاميين:345/1. ابن عساكر، تبيين كذب المفتري:56. الأنصاري، حماد، رسالة أبي الحسن الأشعري:57 وما بعدها.

(4) هو العلامة إبراهيم بن موسى بن محمد الغرناطي الشاطبي، الأصولي، من أئمة المالكية، له مؤلفات كثيرة منها: "الاعتصام" و"الموافقات"، توفي سنة (790هـ). ينظر: مخلوف، شجرة النور الزكية: 231/1. ابن القاضي، درة الحجال: 182/1.

(5) الشاطبي، الاعتصام: 318/2.

(6) ينظر: الطحاوي، شرح العقيدة الطحاوية: 208.

(7) هو عبد الملك بن يوسف بن محمد الجويني، إمام الحرمين، أبو المعالي، الفقيه، الأصولي، شافعي المذهب، كان من أئمة الأشاعرة، ثم ندم في آخر عمره ورجع إلى مذهب السلف، من مصنفاته: "الإرشاد في أصول الدين"، توفي سنة (478هـ). ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان: 341/2. الذهبي، سير أعلام النبلاء: 468/18.

(8) هو محمد بن عبد الكريم بن أحمد الشهرستاني، أبو الفتح، كان إمامًا في علم الكلام وأديان الأمم ومذاهب الفلاسفة، من مصنفاته: "الملل والنحل"، توفي سنة (548هـ). ابن خلكان، وفيات الأعيان: 482/1. ابن حجر، لسان الميزان: 263/5.

(9) ينظر: المعتق، المعتزلة وأصولهم الخمسة: 50.

(10) هو أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا بن حبيب الرازي اللغوي الأديب، له مصنفات كثيرة منها: "معجم مقاييس اللغة"، توفي سنة (395هـ). الزركلي، الأعلام: 1/ 193.

(11)ابن فارس، معجم مقاييس اللغة: 95/3.

(12) هو جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي بن أبي القاسم الأنصاري الأفريقي، المعروف بابن منظور، أديب لغوي، شارك في علوم كثيرة، من مصنفاته: "لسان العرب"، توفي سنة (711هـ)، ينظر: السيوطي، بغية الوعاة: 248/1. ابن العماد، شذرات الذهب: 26/6.

(13) ابن منظور، لسان العرب: 158/9، 159.

(14) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث: 390/2.

(15) للغزالي، الغزالي، إلجام العوام عن علم الكلام: 3.

(16) ينظر: ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل: 135/7. السفاريني، لوامع الأنوار: 20/1. الشوكاني، التحف في مذاهب السلف: 7.

(17) هو محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي، أو العون، شمس الدين، محدث، فقيه، أصولي، له تصانيف كثيرة منها: "لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية في عقيدة أهل الفرقة المرضية"، توفي سنة (1188هـ). ينظر: الزركلي، الأعلام: 240/6. كحالة، معجم المؤلفين: 262/8.

(18) السفاريني، لوامع الأنوار: 20/2.

(19) أخرجه: البخاري، صحيح البخاري، كتاب فضائل الصحابة: 199/5. مسلم، صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة: 1963/4.

(20) أخرجه: مسلم، صحيح مسلم، كتاب الإمارة: 1524/3.

(21) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة: 69/4.

(22) ينظر: ابن منظور، لسان العرب: 458/11 - 460.

(23) هو الحسين بن محمد بن الفضل أبو القاسم الأصبهاني المعروف بالراغب، اشتهر في عصره، له كتب في الاعتقاد والتفسير، منها: "المفردات في غريب القرآن"، توفي سنة (502هـ). ينظر: الزركلي، الأعلام: 2/ 255. الذهبي، سير أعلام النبلاء: 120/18. ابن تيمية، بغية الوعاة: 297/2.

(24) الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن: 342.

(25) أخرجه: البخاري، صحيح البخاري: 109/6.مسلم، صحيح مسلم: 545/1.

(26) ابن تيمية، بغية المرتاد: 249 - 251.

(27) ابن منظور، لسان العرب: 225/2، 542/5، 36/15.

(28) الجوهري، الصحاح: 949/2، 1802/3.

(29) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 508/4.

(30) أخرجه: البخاري، صحيح البخاري: 405/1. ينظر: ابن تيمية، بغية المرتاد: 250/248.

(31) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: 271/9.

(32) ينظر على سبيل المثال: (روضة العقلاء) للإمام ابن حبان فقد عقد بابًا بعنوان: ذكر الحث على لزوم العقل وصفة العاقل، ابن حبان، روضة العقلاء: 39 - 50، وكتاب (العقل وفضله) للحافظ ابن أبي الدنيا، فقد ذكر فيه آثارًا عن السلف في فضل العقل وصفات العقلاء.

(33) أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح التميمي بالولاء، الإمام الحافظ، الفقيه، القدوة، المجاهد، توفي سنة (181هـ). ابن حجر، تهذيب التهذيب: 382/5. ابن العماد، شذرات الذهب: 295/1.

(34) أبو حاتم محمد بن حبان البستي، الإمام، المحدث، الحافظ، الفقيه، اللغوي، من مصنفاته: "المسند الصحيح"، و"الثقات"، و"الضعفاء"، توفي سنة (354هـ). السبكي، طبقات الشافعية الكبرى: 141/2.كحالة، معجم المؤلفين: 173/9.

(35) ينظر: ابن حبان، روضة العقلاء: 41.

(36) أبو الحسن عبد العزيز بن الحارث بن أسد التميمي الحنبلي، له تصانيف في الفرائض والأصول، توفي سنة (371هـ). الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: 641/10. كحالة، معجم المؤلفين: 244/5.

(37) ينظر: أبو يعلى، العدة في أصول الفقه: 76/1. ابن الجوزي، ذم الهوى: 5.

(38) هو الحارث بن أسد المحاسبي، البغدادي، الزاهد، قال الذهبي عنه: المحاسبي كبير القدر، وقد دخل في شيء يسير من الكلام، فنقم عليه، وورد أن الإمام أحمد أثنى على حال الحارث من وجه، وحذر منه، توفي سنة (243هـ). الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: 211/8. الذهبي، سير أعلام النبلاء: 110/12.

(39) ينظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى: 287/9.أبو يعلى، العدة في أصول الفقه: 85/1.

(40) المحاسبي، مائية العقل و معناه: 201، 202.

(41) ذكره شيخ الإسلام في بغية المرتاد، في صدد رده على ابن فورك الذي نقل عن الأئمة أقوالًا في العقل وحملها ما لا تحتمل حيث انتقد قول الإمام الشافعي عن العقل أنه آلة التمييز بقوله: إن الآلة إنما تستعمل في الأجسام، واستعمالها في الأعراض مجاز، فرد عليه شيخ الإسلام بقوله: (... والشافعي -رحمه الله تعالى- لم يسلك مسالك المتكلمين، ولم يراع ما راعوه... وكذلك إنما استعملها مقيدة بالإضافة فقال: آلة التمييز)، ينظر: ابن تيمية،بغية المرتاد: 264، 266. وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- أن كلام ابن فورك وغيره من المتكلمين فيه غض على الأئمة الذين هم أحق بالحق منهم، وكلامهم سديد، فإن القوة التي جعل الله بها العلم والعمل لم ينكرها من العقلاء إلا من وافق هؤلاء على نفيها. ينظر: ابن تيمية بغية المرتاد: 266.

(42) أبو نصر عبد الله بن سعيد بن حاتم السجزي، نسبة سجستان، الإمام، الفقيه، من مصنفاته: "الإبانة الكبرى في أن القرآن غير مخلوق"، و"الرد على من أنكر الحرف والصوت"، وتوفي سنة (444هـ)، ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء:654/17.ابن العماد، شذرات الذهب: 271/3.

(43) السجزي، الرد على من أنكر الحرف والصوت: 85.

(44) ينظر: ابن تيمية، بغية المرتاد: 260، 263. ابن الجوزي، ذم الهوى: 5.

(45) ينظر: الأصفهاني، الحجة في بيان المحجة: 181.

(46) ينظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى: 55/4.

(47) ينظر: ابن تيمية، النبوات: 67، 68. ابن تيمية، مجموع الفتاوى: 55/4، 56.

(48) ينظر: ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل: 194/1.

(49) هو أبو القاسم إسماعيل بن الفضل الأصبهاني، الملقب بقوام السنة، كان إمامًا في التفسير والحديث واللغة، من مؤلفاته "الحجة في بيان المحجة" "الترغيب والترهيب" توفي سنة (535هـ). الذهبي، سير أعلام النبلاء: 80/20 - 88. ابن العماد، شذرات الذهب: 105/4، 106.

(50) الأصفهاني، الحجة في بيان المحجة: 220/1.

(51) ينظر: المرداوي، الإنصاف: 19، 20.

(52) ينظر: الهمذاني، شرح الأصول الخمسة: 88.

(53) ينظر: ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل: 29/1، 30. ابن تيمية، مجموع الفتاوى: 48/1.

(54) ينظر: ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل: 154/7.

(55) ابن حنبل، الرد على الجهمية والزنادقة: 137.

(56) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: 286/9، 287.

(57) ابن قيم الجوزية، مفتاح دار السعادة: 149/1.

(58) ينظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى: 286/9.

(59) أخرجه: البخاري، صحيح البخاري، كتاب الحيض: 78/1.

(60) وهو ما ورد في حديث الرسول ﷺ السابق حيث جاء فيه: (قُلن: وما نقصان ديننا وعقلنا يا رسول الله؟ قال: أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل؟ قلن: بلى.. ينظر: البخاري، صحيح البخاري: 78/1.

(61) أخرجه: مسلم، صحيح مسلم، عن عبد الله بن بريدة عن أبيه، كتاب الحدود: 1323/3.

(62) أخرجه: مسلم، صحيح مسلم، حديث حذيفة بن اليمان، كتاب الإيمان: 127/1.

(63) أخرجه: ابن حنبل، المسند: 172/2. وقال: الهيثمي رواه أحمد والطبراني في الكبير، ورجال أحمد رجال الصحيح.، الهيثمي، مجمع الزوائد: 47/3.

(64) أخرجه البخاري، صحيح البخاري، كتاب الوضوء: 56/1، 57. مسلم، صحيح مسلم، كتاب الفرائض: 1235/3.

(65) أخرجه: مالك، الموطأ، كتاب الأيمان والنذور: 473/2.

(66) أخرجه: مسلم، صحيح مسلم، كتاب الزكاة: 690/2.

(67) نفسه، كتاب الإيمان: 48/1.

(68) النووي، شرح النووي على صحيح مسلم: 189/1.

(69) أخرجه: مسلم، صحيح مسلم، كتاب الصلاة: 323/1.

(70) النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم: 155/4.

(71) ينظر: الشوكاني، أدب الطلب ومنتهى الأرب: 87.

(72) ذكره: أبو يعلى، العدة في أصول الفقه: 77/1. ابن الجوزي، ذم الهوى: 5. ورجحه: الجرجاني بعد ذكره لمعاني العقل وأقسامه. ينظر: الجرجاني، التعريفات للجرجاني: 152.

(73) ينظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى: 273/9.

(74) ذكره: المحاسبي، العقل وفهم القرآن: 54.

(75) هو علي بن محمد بن علي الجرجاني الحنفي المتكلم، ويعرف بالشريف الجرجاني، من مؤلفاته: "التعريفات"،

و"شرح المواقف في علم الكلام للإيجي"، توفي سنة (816هـ). ابن تيمية، بغية الوعاة: 196/2.السخاوي، الضوء اللامع: 328/5.

(76) هو مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني سعد الدين، ماتريدي المعتقد، من علماء العربية والبيان والمنطق، ولد سنة (712هـ)، من مصنفاته: "تهذيب المنطق"، و"مقاصد الطالبين"، توفي سنة (793هـ). ابن حجر، الدرر الكامنة: 350/4. الزركلي، الأعلام: 219/7. ينظر: التفتازاني، شرح المقاصد: 339/3.

(77) الجرجاني، التعريفات: 52.

(78) الهيولى: لفظ يوناني معناه: الأصل والمادة، وعند الفلاسفة: جوهر، وجوده بالفعل إنما يحصل بقبوله الصورة الجسمانية كقوة قابلة للصورة، وليس في ذاته صورة إلا بمعنى القوة، والفرق بين الهيولى والمادة أن المادة تطلق على موضوع يقبل الكمال باجتماعه إلى غيره وروده عليه يسيرًا، بينما الهيولى على الإطلاق هو المادة الأولى. صليبا، المعجم الفلسفي: 536/1.

(79) ينظر: التفتازاني، شرح المقاصد: 339/3.

(80) الآمدي، المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين: 108.

(81) الجويني، الإرشاد على قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد: 15.

(82) أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعيد التجيبي الباجي الأندلسي المالكي المتكلم، الفقيه، الحافظ، من مصنفاته: "الجرح والتعديل"، و"التسديد إلى معرفة الحديث"، توفي سنة (494هـ). الذهبي، تذكرة الحفاظ: 1178/3.

(83) الباجي، كتاب الحدود في الأصول: 31.

(84) ابن تيمية، بغية المرتاد: 256.

(85) وللمزيد يراجع: أبو يعلى، العدة في أصول الفقه: 83/1 - 85. ابن تيمية، بغية المرتاد: 252. ابن قيم الجوزية، ذم الهوى: 5.

(86) ينظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى: 271/9.

(87) سبق توضيحه.

(88) سبق توضيحه.

(89) سبق توضيحه.

(90) ينظر: المحاسبي، العقل وفهم القرآن: 204.

(91) ابن تيمية، بغية المرتاد: 271.

(92) الشاطبي، الاعتصام: 835/2، 836.

(93) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: 721/10، 722.

(94) الجويني، قواطع الأدلة في الأصول: 28/1.

(95) الشاطبي، الاعتصام: 218/2.

(96)أخرجه: ابن حنبل، المسند: 140/1.أبو داود، سنن أبي داود، كتاب الحدود: 141/4. ابن ماجة، سنن ابن ماجة، كتاب الطلاق: 658/1. وصححه: الألباني، صحيح الجامع، حديث رقم: (3512).

(97) ينظر: الغصن، موقف المتكلمين من الاستدلال:262/1 - 273.حسن، منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد: 168/1 - 173. أمير، موقف ومنهج السلف والمتكلمين: 120/1 - 126.

(98) ابن حنبل، المسند:140/1. أبو داود، سنن أبي داود، كتاب الحدود: 141/4.

(99) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 184/1.

(100) نفسه: 386/1.

(101) هو العالم الزاهد عبد الرحمن بن أحمد الداراني، أبو سليمان، له أقوال كثيرة في الزهد والحكمة، توفي سنة (215هـ). ينظر: أبو نعيم، حلية الأولياء: 254/9. الذهبي، سير أعلام النبلاء: 182/10.

(102) أخرجه: ابن حنبل، الزهد: 198.ذكره: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 176/2.

(103) هو التابعي الثقة وهب بن منبه بن كامل الأنباري الصنعاني، كان ذا عبادة وزهد، روايته في القصص والأخبار والإسرائيليات كثيرة، توفي سنة (110هـ). ينظر: النووي، تهذيب الأسماء واللغات: 149/2. الذهبي، سير أعلام النبلاء: 544/4.

(104) أخرجه: ابن أبي الدنيا، الاعتبار: 57.

(105) السفاريني، لوامع الأنوار: 105/1.

(106) ابن تيمية، منهاج السنة: 110/2.

(107) أخرجه: أبو داود، سنن أبي داود، كتاب الأشربة، باب النهي عن المسكر: 90/4. ابن حنبل، المسند: 309/6. وصححه الألباني: صحيح الجامع، حديث رقم: (6854).

(108) أخرجه أبو داود، سنن أبي داود، كتاب الأشربة: 82/4.

(109) الكهان: جمع كاهن، وهو الذي يتعاطى الخبر عن الكائنات في مستقبل الزمان، ويدعي معرفة الأسرار. ينظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث: 214/4.

(110) المنجمون: جمع منجم، وهو الذي ينظر في النجوم بحسب مواقيتها وسيرها ويدعي أنه يستطلع من ذلك أحوال الكون. ينظر: مصطفى(وآخرون)، المعجم الوسيط: 905/2. الفيومي، المصباح المنير: 594/2.

(111) العرافون: جمع عراف، وهو الذي يدعي علم الغيب الذي استأثر الله تعالى به. ينظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث: 218/3.

(112) الطيرة: مصدر تطير، وهو التشاؤم بالشيء، وهو الذي كانت تفعله العرب في الجاهلية، فيقدمون ويحجمون بمسير الطير، فإن طار يمنة تيمنوا واستمروا، وإن طار ميسرة تشاءموا وأمسكوا. فنهى الشرع عن ذلك. ينظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث: 152/3.ابن قيم الجوزية، مفتاح دار السعادة: 229/2.

([113]) الهامة: بالتخفيف على الأصح، هي ذات السموم، وقيل: دواب الأرض المؤذية، وقيل: اسم طائر من طيور الليل يتشاءمون به، وهو: البومة. إذا وقعت على بيت أحدهم يقول: نعت إلي نفسي أو واحدًا من أهل بيتي. وقيل: هي عظام الميت تصير هامة فتطير، فيكون المعنى: لا حياة لعظام الميت. ينظر: أبو عبيد، غريب الحديث: 26/1، 27. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث: 283/5. ابن حجر، فتح الباري: 241/10.

([114]) الصفر: قيل: كانت العرب تزعم أن في البطن حية يقال لها: الصفر، تصيب الإنسان إذا جاع، وتؤذيه، وأنها تعدي، فأبطل الإسلام ذلك، أي اعتقاد تأثير العدوى بنفسها، وقيل: هو النسيء الذي كانوا يفعلونه في الجاهلية، وهو تأخيرهم المحرم إلى صفر، ويجعلون صفر هو الشهر الحرام، فأبطله الإسلام، وقيل: هو التشاؤم بشهر صفر. ولعله الأشبه، يقول العلامة محمد بن صالح العثيمين -رحمه الله- والأقرب أنه صفر يعني الشهر، أي: لا شؤم فيه، وهو كغيره من الأزمان يقدر الله فيه الخير، ويقدر فيه الشر. ينظر: ابن عثيمين، القول المفيد على كتاب التوحيد: 82/2. وينظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث: 35/3. ابن حجر، فتح الباري: 171/10. آل الشيخ، فتح المجيد شرح كتاب التوحيد: 248.

([115]) أخرجه: البخاري، صحيح البخاري، كتاب الطب: 17/7. مسلم، صحيح مسلم، كتاب السلام: 1743/4.

([116]) عند الإمام مسلم، صحيح مسلم، كتاب السلام: 1744/4.

([117]) النوء: مفرد أنواء، وهي منازل القمر، ثمان وعشرون منزلة، ينزل القمر كل ليلة في منزلة منها، وكانت العرب في الجاهلية تربط نزول المطر بسقوط النوء أو طلوعه فينسبون كل مطر يكون عند ذلك إلى النجم ويقولون: مطرنا بنوء كذا، وقد أبطل النبي ﷺ هذا الاعتقاد. ينظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث: 122/5. عبدالوهاب، تيسير العزيز الحميد: 454، 455.

([118]) الغول بضم المعجمة اسم وجمعه أغوال وغيلان، وهو من الجن والشياطين، وكانت العرب تعتقد أن الغول تتراءى للناس في الفلاة، فتغول أي تتلون لهم في صور شتى، لتضلهم عن الطريق، وتهلكهم، فنفاه الإسلام وأبطله، وليس ذلك نفيًا لعين الغول، ووجوده، وإنما إبطال تأثيره، يقول البغوي -رحمه الله تعالى-: (قوله ﷺ: "لا غول" ليس معناه نفي الغول كونًا، وإنما أراد أن العرب كانت تقول: إن الغيلان تظهر للناس في الفلوات في الصور المختلفة فتضلهم وتهلكهم، ويقال: تغول الغول تغولًا أي: تلون، فأخبر الشارع أنها لا تقدر على شيء من الإضلال والإهلاك إلا بإذن الله عز وجل"، البغوي، شرح السنة: 173/12. وينظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث: 396/3. النووي، شرح صحيح مسلم: 216/14، 217.

([119]) أخرجه: مسلم. صحيح مسلم، كتاب السلام: 1744/4، حديث رقم: (1745).

([120]) أخرجه ابن حنبل، المسند: 227/1. أبو داود، سنن أبي داود، كتاب الطب، باب في النجوم: 226/4. ابن ماجة، سنن ابن ماجة، كتاب الأدب، باب تعلم النجوم: 305/2. وقال الذهبي: الكبائر: 123؛ رواه أبو داود بسند صحيح.

([121]) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: 192/35.

(122) الرقى: جمع رقية: وهي: العوذة التي يرقى بها صاحب الآفة، كالحمى، والصرع، وغير ذلك من الآفات، والمنهي عنه من الرقى ما كان شركًا، أما الشرعية فلا بأس بها. ينظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث:254/2. النووي، شرح صحيح مسلم: 169/14. ابن حجر، فتح الباري: 195/10.

(123) التمائم: جمع تميمة، وهي خرزات، كانت العرب تعلقها على أولادهم، يتقون بها العين، في زعمهم، فأبطلها الإسلام. ينظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث: 197/1. البغوي، شرح السنة: 158/12.

(124) التولة: بكسر التاء وفتح الواو - ما يحبب المرأة إلى زوجها من السحر وغيره، جعله من الشرك لاعتقادهم أن ذلك يؤثر ويفعل خلاف ما قدره الله تعالى. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث: 200/1.

(125) أخرجه: ابن حنبل، المسند: 381/1. أبو داود، سنن أبي داود، كتاب الطب، باب في تعليق التمائم: 9/4. الحاكم، المستدرك: 417/4؛ وقال: هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبي.

(**126**) أخرجه: البخاري، صحيح البخاري: 33/2. مسلم، صحيح مسلم: 83/1.

(127) أخرجه: البخاري، صحيح البخاري: 1205. مسلم، صحيح مسلم: 83/1.

(128) ينظر: حسن، منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد: 168/1-172.

(129) ينظر: ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل: 138/1، 139.

(130) هو أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد بن حمد بن جعفر السمعاني التميمي، الفقيه، الإمام المشهور، له تصانيف في الفقه والأصول، والحديث، توفي سنة (489هـ). ينظر: السمعاني، الأنساب: 299/3. الذهبي، سير أعلام النبلاء: 114/19 - 119.

(131) ينظر: البخاري، صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب غزوة الخندق: 1507/4.

(132) ينظر: الأصفهاني، الحجة في بيان المحجة: 318/1 - 320. السيوطي، صون المنطق: 179، 180، 182.

(133) ابن تيمية، الفرقان بين الحق والباطل: 52.

(134) نفسه: 78/1.

(135) أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري الإمام اللغوي الثقة، قال الخطيب البغدادي: "كان ثقة دينًا فاضلاً"، وقال الذهبي: "كان رأسًا في علم اللسان العربي، والأخبار وأيام الناس، له مؤلفات مفيدة أبرز فيها معتقد السلف وانتصر له، منها: "تأويل مختلف الحديث"، ومنها: "الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية"، توفي سنة (276)، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: 170/10. الذهبي، سير أعلام النبلاء: 296/12.

(136) ابن قتيبة، تأويل مختلف الحديث: 13.

(137) ابن قيم الجوزية، الصواعق المرسلة: 459/2.

(138) أي: ما حارت العقول في فهمه.

(139)ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل: 147/1.

(140) الشوكاني، التحف في مذاهب السلف: 50، 51.

(141) هو محمد بن عمر بن الحسين القرشي، فخر الدين الرازي المفسر المتكلم، من أئمة الأشاعرة، صاحب التصانيف المشهورة، ومنها: "التفسير الكبير"، و"أساس التقديس"، توفي سنة (606هـ) وذكر ابن كثير أنه رجع إلى مذهب السلف، ينظر: ابن كثير، البداية والنهاية: 53/13. ابن العماد. شذرات الذهب: 20/5.

(142) الفخر الرازي، أساس التقديس: 220، 221. وينظر: ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل: 4/1.

(143) ينظر: الإيجي، المواقف: 40.

(144) ينظر: الجويني، الإرشاد: 360. الجويني، لمع الأدلة: 197.

(145) ينظر: الهمذاني، شرح الأصول الخمسة: 233.

(146) ينظر: الغزالي، الاقتصاد في الاعتقاد: 133. الغزالي، قانون التأويل: 236.

(147) ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل: 86/1، 87.

(148) ابن قيم الجوزية، الصواعق المرسلة: 797/3. ينظر: ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل: 86/1، 87.

(149) ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل: 147/1.

(150) نفسه: 88/1.

(151) نفسه: 89/1، 90.

(152) نفسه: 134/1.

(153) ابن قيم الجوزية، الصواعق المرسلة: 802/3.

(154) ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل: 138/1.

(155) ابن قيم الجوزية، الصواعق المرسلة: 807/3.

(156) ينظر: ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل: 144/1 - 147.

(157) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: 444/17.

(158) ينظر: ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل: 148/1 - 151.

(159) سوفسطائية: أصل هذا اللفظ في اليونانية (سوفسيا) وهو مشتق من لفظ (سوفوس) ومعناه: الحكيم والحاذق، وقيل: إن السفسطة قياس ظاهره الحق وباطنه الباطل، ويقصد به خداع الآخرين أو خداع النفس، و(السوفسطائي) هو المنسوب إلى السفسطة، وتطلق على الحاذق في الخطابة أو الفلسفة، وتطلق أيضًا على كل فلسفة ضعيفة الأساس متهافتة المبادئ، والسوفسطائي عنوان على المغالطة والجدل، واللعب بالألفاظ وإخفاء الحقيقة وتحقيق النصر على الخصم لا استخلاص الحقيقة، ينظر: صليبا، المعجم الفلسفي: 659 - 660. التفتازاني، شرح العقائد النسفية: 11. الحفني، الموسوعة الفلسفية: 249، 250.

(160) ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل: 155/1، 156.

(161) نفسه: 170/1 – 172.

(162) الشاطبي، الاعتصام: 321/2، 322.

(163) ينظر: ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل: 198/1 - 200.

(164)نفسه: 1/ 208، 209.

(165) ينظر: ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل: 138/1.

(166) ابن العربي، العواصم من القواصم: 112.

(167) الذهبي، سير أعلام النبلاء: 472/4.

(168) ينظر: الراغب الأصفهاني، تفصيل النشأتين: 140، 142. ابن تيمية، مجموع الفتاوى: 338/3.

(169) السفاريني، لوامع الأنوار: 103/1.

(170) ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل: 147/1.

قائمة المصادروالمراجع:

1. ابن أبي الدنيا، عبد الله بن محمد بن عبيد (ت.218هـ)، العقل وفضله، تحقيق: لطف محمد الصغير، نجم عبدالرحمن خلف، دار الراية، د.ت.
2. ابن أبي الدنيا، عبد الله بن محمد بن عبيد (ت.218هـ)، الاعتبار وأعقاب السرور والأحزان، تحقيق: نجم عبدالرحمن خلف، دار البشير، عمان، ط1، 1993م.
3. ابن الأثير، المبارك بن محمد الجزري الشيباني (ت.616هـ)، النّهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، 1399هـ- 1979م.
4. ابن الجوزي، عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت. 597هـ)، ذم الهوى، تحقيق: مصطفى عبدالواحد، دار الكتب الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1381هـ-1962م.
5. ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبدالله (ت.543هـ)، العواصم من القواصم، تحقيق: محب الدين الخطيب، مكتبة السنة، القاهرة، ط6، 1412هـ-1992م.
6. ابن العماد، شهاب الدين عبدالحي (ت.1089هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دراسة وتحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار المسيرة، بيروت، 1979م.
7. ابن القاضي، أحمد بن محمد المكناس، ذيل وفيات الأعيان المسمى: درة الحجال في أسماء الرجال، تحقيق: محمد الأحمدي، دار التراث، القاهرة، المكتبة العتيقة، تونس، ط1، 1391هـ-1971م.
8. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب، مفتاح دار السعادة، نشر رئاسة إدارات البحوث العلمية والدعوة والإرشاد، الرياض، 1432هـ.
9. ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام، منهاج السنة النبوية، تحقيق: محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، القاهرة، ط1، 1406هـ-1985م.
10. ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام، الفرقان بين الحق والباطل، تحقيق: خليل الميس، دار القلم، بيروت، د.ت.

11. ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام، بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية وأهل الإلحاد والقائلين بالحلول والاتحاد، تحقيق: موسى الدويش، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط1، 1408هـ.
12. ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام (ت.728هـ)، مجموع فيه رسائل وقواعد شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: علي بن عبدالعزيز بن علي الشبل، مكتبة الرشد، الرياض، 1426هـ-2005م.
13. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام (ت.728هـ)، مجموع الفتاوى، تحقيق: أنور الباز، عامر الجزار، دار الوفاء، المنصورة، ط، 2005م.
14. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام (ت.728هـ)، مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، 1416هـ-1995م.
15. ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام، النبوات، المطبعة السلفية، القاهرة، د.ت، 1386هـ.
16. ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام (ت.728هـ)، مجموع الفتاوى، تحقيق: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، 1416هـ - 1995م.
17. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، درء تعارض العقل والنقل، تحقيق: محمد رشاد سالم، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المدينة المنورة، ط1، 1399هـ.
18. ابن حبان، محمد بن حبان التميمي (ت. 354هـ)، روضة العقلاء ونزهة الفضلاء، تحقيق: محمد عابد الفقيه، مكتبة السنة المحمدية،القاهرة، ط3، 1374هـ.
19. ابن حجر، أحمد بن علي، لسان الميزان، تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، ط1، 1423هـ-2002م.
20. ابن حجر، أحمد بن محمد بن علي (ت.852هـ)،تهذيب التهذيب، مطبعة دائرة المعارف النظامية،الهند، ط1، 1326هـ.
21. ابن حجر، أحمد بن محمد بن علي (ت.852هـ) فتح الباري شرح صحيح البخاري، المكتبة السلفية، القاهرة، 1380هـ.
22. ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل شهاب الدين، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، الهند، ط2، 1392هـ/ 1972م.
23. ابن حنبل، أحمد بن محمد الشيباني، الزهد، تحقيق: محمد جلال شرف، دار النهضة العربية، بيروت، د.ط، 1981م.
24. ابن حنبل، أحمد بن محمد الشيباني(ت. 241هـ)،الرد على الزنادقة والجهمية، المطبعة السلفية،القاهرة، 1393هـ.

25. ابن حنبل، أحمد بن محمد الشيباني (ت. 241هـ)، المسند، للإمام أحمد بن حنبل، المكتب الإسلامي، بيروت، د.ت.
26. ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله (ت.571هـ)، تبيين كذب المفتري في ما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1404هـ.
27. ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد القزويني (ت.395هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، ط2، 1399هـ- 1979م.
28. ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت.276هـ)، تأويل مختلف الحديث، تحقيق: محمد محيي الدين الأصفر، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2، 1419هـ- 1999م.
29. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب، اجتماع الجيوش الإسلامية، تحقيق: عواد عبدالله المعتق، مطابع الفرزدق، الرياض، ط1، 1408هـ
30. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب (ت.767هـ)، أعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، 1973م.
31. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب (ت.767هـ)، إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان، تحقيق: محمد عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، مكتب فرقد الخاني، الرياض، ط2، 1402هـ- 1988م.
32. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب، الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض.ط1، 1408هـ.
33. ابن كثير، إسماعيل بن عمر القرشي (ت774هـ)، البداية والنهاية، مكتبة المعارف، بيروت، ط4، 1982م.
34. ابن كثير، إسماعيل بن عمر القرشي، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: محمود حسن، دار الفكر، بيروت، 1414هـ - 1994م.
35. ابن ماجة، محمد بن يزيد القزويني (ت.273هـ)، سنن ابن ماجة، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1395هـ.
36. ابن منظور، محمد بن مكرم (ت.711هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1، د.ت.
37. أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق (ت.275هـ)، سنن أبي داود، تحقيق: عزت عبيد الدعاس، عادل السيد، دار الحديث، ط1، 1393هـ.
38. أبو عبيد، القاسم بن سلام الهروي (ت.224هـ)، غريب الحديث، تحقيق: حسين محمد محمد شرف، المطابع الأميرية، القاهرة، د.ط، 1404هـ - 1984م.
39. أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد، العدة في أصول الفقه، تحقيق: أحمد بن علي بن سير المباركي، ط3، 1990م.

40. أبوشامة، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم (ت.665هـ)، الباعث على إنكار البدع والحوادث، مطبعة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، ط2، 1401هـ.
41. أبو نعيم، أحمد بن عبد الله الأصفهاني(ت.430هـ)، حلة الأولياء وطبقات الأصفياء، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الفكر، بيروت، 1996م.
42. الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق (ت.324هـ)، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1411هـ- 1990م.
43. الأصفهاني، إسماعيل بن محمد بن الفضل، الحجة في بيان المحجة، تحقيق: محمد ربيع، محمد محمود، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، 1990م.
44. الأصفهاني، الحسين بن محمد، الراغب، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: نديم مرعشلي، دار الفكر، بيروت.
45. آل الشيخ، عبد الرحمن بن الحسن، فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، راجعه وصححه: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، د.ت.
46. الألباني، محمد بن ناصر الدين، صحيح الجامع الصغير وزياداته: الفتح الكبير، أشرف على طباعته: زهير الشاوش، المكتب الإسلامي، ط3، 1988م.
47. الألباني، محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، المكتب الإسلامي، بيروت، ط1، 1985م.
48. الألباني، محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، المكتب الإسلامي، بيروت، ط1، 1985م.
49. الآمدي، سيف الدين (ت.631هـ)، المبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين، تحقيق: حسن محمود الشافعي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1993م.
50. أمير، جابر إدريس علي، منهج السلف والمتكلمين في موافقة العقل للنقل وأثر المنهجين في العقيدة، دار أضواء السلف، الرياض، ط1، 1419هـ- 1998م.
51. الأنصاري، حماد بن محمد، أبو الحسن الأشعري، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط3، رجب 1394هـ -فبراير 1974م.
52. الإيجي، عبد الرحمن بن أحمد (ت.)، المواقف في علم الكلام، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
53. البخاري، محمد بن إسماعيل(ت.256هـ)، صحيح البخاري، المكتبة الإسلامية، تركيا، 1981م.
54. البغدادي، عبد القاهر بن طاهر، أصول الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.2002م.
55. الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة (ت.279هـ)، سنن الترمذي، تحقيق: أحمد شاكر وآخرين، القاهرة، ط2، 1395هـ.

56. التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر، شرح المقاصد، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1409هـ.خ
57. الجرجاني، محمد عميم الإحسان، التعريفات، شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1357هـ.
58. الجوهري، إسماعيل بن حماد(ت.393ه)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط2، 1402هـ-1982م.
59. الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة، تحقيق: فوقية حسن محمود، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1407-1987م.
60. الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، تحقيق: أسعد تميم، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1992م.
61. الحاكم، محمد بن عبد الله بن محمد (ت.405ه)، المستدرك على الصحيحين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1411هـ/ 1990م.
62. حسن، عثمان بن علي، منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة، مكتبة الرشد، الرياض، ط4، 1418هـ.
63. حسن، عثمان بن علي، منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة، مكتبة الرشد، الرياض، ط5، 1427- 2006م.
64. الحفني، عبد المنعم، الموسوعة الفلسفية، دار ابن زيدون، بيروت، مكتبة مدبولي، القاهرة، د.ت.
65. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، د.ت.
66. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت748ه)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي البجاوي، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
67. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت.748ه)، الكبائر، مكتبة الفرقان، عجمان، الإمارات العربية المتحدة، ط2، 1424هـ-2003م.
68. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت.748ه)، سير أعلام النبلاء، تح: بشار معروف، محيي السرحان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985م.
69. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، د.ت.
70. الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد، (ت: 502ه)، المفردات في غريب القرآن (1412ه)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق، بيروت، ط1، 1412هـ.
71. الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد(ت.502ه)، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: محمد سيد كيلاني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1381هـ.

72. الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد، تفصيل النشأتين وتحصيل السعادتين، تحقيق عبدالمجيد النجار، دار الغرب، بيروت، ط1، 2006م.
73. الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت. ط15، 2002 م.
74. السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين، طبقات الشافعية الكبرى، تح: محمود محمد الطناحي، عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1413هـ.
75. السجزي، عبيد الله بن سعيد بن حاتم (ت.444هـ)، الرد على من أنكر الحرف والصوت، تحقيق: محمد باكريم باعبدالله، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط2، 1423هـ-2002م.
76. السخاوي، محمد بن عبد الرحمن بن محمد، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، دار الجيل، بيروت، ط1، 1992م.
77. السفاريني، محمد بن أحمد بن سالم، (ت. 1188هـ)، لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، مطبعة المنار، القاهرة، 1325هـ.
78. السكسكي، عباس بن منصور، البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان، تحقيق: بسام علي سلامة العموش، مكتبة المنار، الأردن، ط2، 1417هـ- 1996م.
79. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1384هـ-1964م.
80. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام، تعليق: علي سامي النشار،دار الكتب العلمية، بيروت، 2007م.
81. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي، بيروت 1996م.
82. الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد، الاعتصام، دار المعرفة، بيروت، ط3، 1997م.
83. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، التحف في مذاهب السلف، مكتبة ابن الجوزي، الدمام، ط1، 1409هـ.
84. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، أدب الطلب ومنتهى الأرب، تحقيق: عبد الله يحيي السرحي،دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008م.
85. صليبا، جميل، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982م.
86. الطبري، محمد بن جرير(ت.310هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن: تفسير الطبري، طبعة الحلبي، القاهرة، ط3، 1388هـ.
87. عبد الوهاب، سليمان بن عبد الله بن محمد، تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، تحقيق، أسامة بن عطايا بن عثمان العتيبي، دار الصميعي، الرياض، ط1، 1428هـ-1007م

88. العثيمين، محمد بن صالح، تحقيق: سليمان بن عبد الله بن حمود أبا الخيل، خالد علي بن محمد المشيقح، دار العاصمة، الرياض، ط1، 1415هـ.
89. الغزالي، محمد بن محمد (ت. 505هـ)، الاقتصاد في الاعتقاد، شرح وتحقيق وتعليق: إنصاف رمضان، قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 1423هـ- 2003م.
90. الغزالي، محمد بن محمد (ت. 505هـ)، قانون التأويل، تحقيق: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، عني بنشره: السيد عزت العطار الحسني، مكتب نشر الثقافة الإسلامية، القاهرة، 1359هـ-1940م.
91. الغزالي، محمد بن محمد، إحياء علوم الدين، صحح بإشراف: عبدالعزيز عزالدين السيروان، دار القلم، بيروت، ط3، 1994م.
92. الغزالي، محمد بن محمد، إلجام العوام عن علم الكلام، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1985م.
93. الغصن، سليمان بن صالح بن عبد العزيز، موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة، دار العاصمة للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1996م.
94. الغصن، سليمان، موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة، دار العاصمة، الرياض، ط1، 1416هـ.
95. الفخر الرازي، محمد بن عمر، أساس التقديس، تحقيق: أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1986م.
96. الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقري، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت، د.ط، د.ت.
97. القرطبي، محمد بن أحمد(ت.671هـ)، الجامع لأحكام القرآن: تفسير القرطبي، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1387م.
98. كحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين، مكتبة المثنى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1376هـ-1957م.
99. الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني، الكليات، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1419هـ- 1998م.
100. اللاكائي، هبة الله بن الحسن بن منصور (ت.418هـ)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، ط8، 1423هـ- 2003م.
101. الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة (ت.321هـ)، شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق ومراجعه: مجموعة من العلماء، خرج أحاديثها: محمد بن ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط5، 1399هـ-1979م.
102. المحاسبي الحارث بن أسد (ت.243هـ)، العقل وفهم القرآن، تحقيق: حسين القوتلي، دار الكندي، دار الفكر، بيروت، ط2، 1398هـ.

103.المحاسبي، الحارث بن أسد بن عبد الله (ت.243هـ)، مائية العقل ومعناه وإختلاف الناس فيه، دار الكندي، بيروت، ط2، 1398هـ.

104.مخلوف، محمد بن محمد بن عمر، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، تحقيق: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، القاهرة، ط1، 1424هـ-2003م.

105.المرداوي، علاء الدين علي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، تح: محمد بن حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ.

106.مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري (ت.261هـ)، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1374هـ.

107.مصطفى، إبراهيم (وآخرون)، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، دار الدعوة، القاهرة، د.ط، د.ت.

108.المعتق، عواد بن عبد الله، المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها، دار العاصمة، الرياض، ط1، 1409هـ.

109.النسائي، أحمد بن شعيب بن علي (ت.303هـ)، سنن النسائي، المكتبة السلفية، لاهور، ط2، 1396هـ.

110.النووي، يحيى بن شرف (ت.676هـ)، تهذيب الأسماء واللغات، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة. د. ت.

111.النووي، محيي الدين يحيى بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، 1392هـ.

112.النّووي، يحيى بن شرف بن مري أبو زكريّا، صحيح مسلم بشرح النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، 1392هـ.

113.الهمذاني، عبد الجبار بن أحمد (ت.415هـ)، الأصول الخمسة، تعليق: أحمد بن الحسين، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1384هـ - 1965م.

114.الهيثمي، علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، دار الريان للتراث، دار الكتاب العربي، القاهرة، بيروت، 1407هـ.

115.يحيى بن شرف النّووي، المنهاج شرح صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1392،2هـ.